تأليف

أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

القول الموثوق في تصحيح حديث السوق

"من قال في السوق :
لا اله الا الله , وحده لا شريك له,
له الملك و له الحمد
,يحيي و يميت , و هو حي لا يموت,
بيده الخير,و هو على كل شئ قدير,
كتب الله له ألف ألف حسنة ,
و محا عنه ألف ألف سيئة ,
و بنى له بيتاً في الجنة"

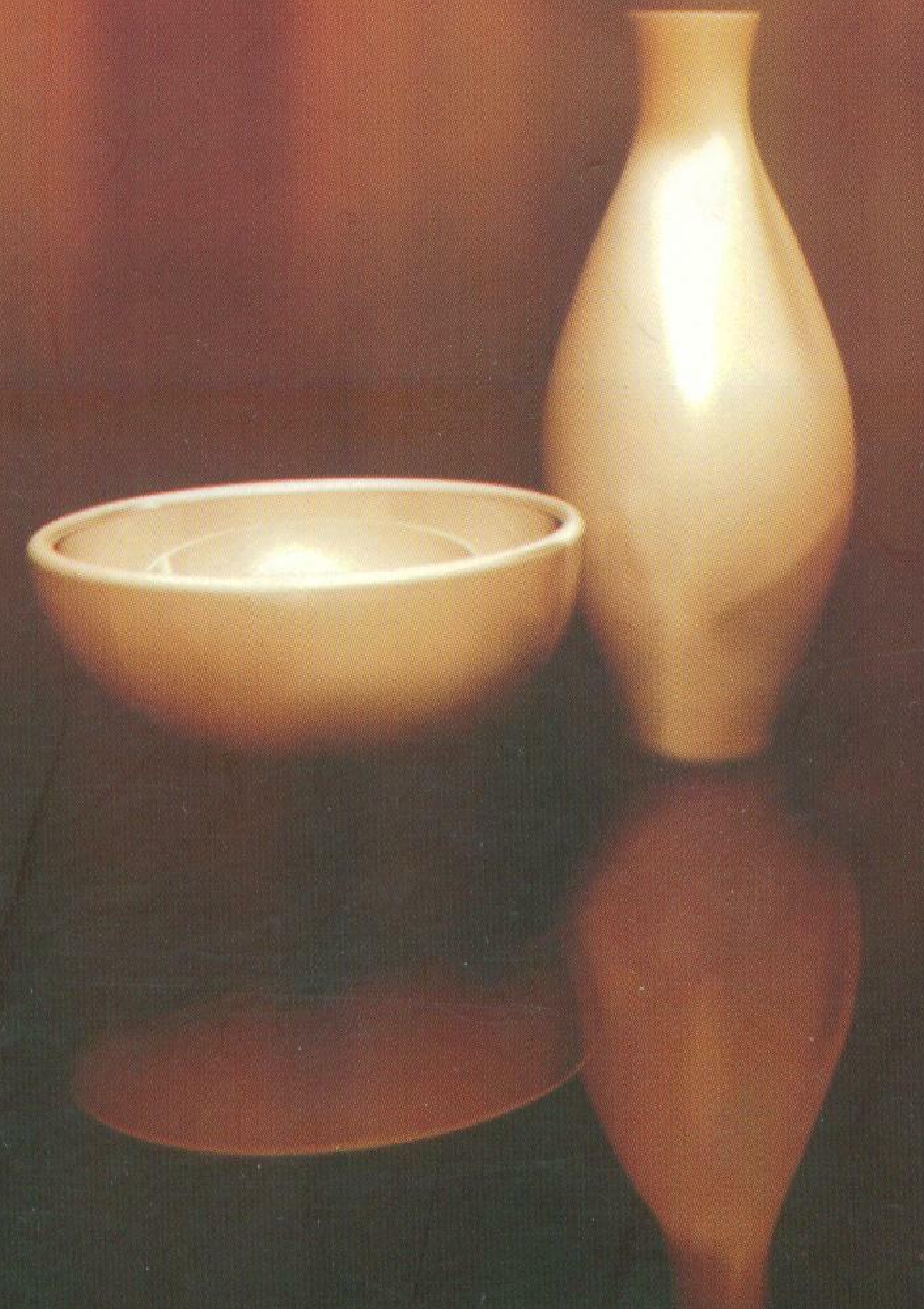

دار الصواب للكتاب
ناشرون / عمّان - الأردن

رفع

أبو جـــرير

حذيفه بن محمد السلفي

كان الله لـــه

أبو جرير

١٥/ ربيع الأول/ ١٤٣٣هـ

القول الموثوق

في

تصحيح حديث السوق

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٨٩٨١ / ٢٠٠٦م

دار الصواب للكتاب

ناشرون / عمّان الأردن

هاتف: ٠٠٩٦٢٧٨٨٨١٨٤٠٤ - فاكس: ٠٠٩٦٢١٥٠٠٥١٥٤٧

التوزيع في جميع أنحاء العالم

دار الإمام أحمد

٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة

هاتف: ٢٤١٤٢٤٨/٠٠٢٠٢ تليفاكس: ٦٣٣٦٥٦٣٨/٠٠٢٠٢ جوال: ٠١٠٦٠١٤٩٧٨/٠٠٢

E-Mail:Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com

القـول المـوثـوق

في

تصحيـح حديـث السـوق

تأليف

فضيلة الشيخ

أبي أسامة

سليم بن عيد الهلالي

دار الإمام أحمد

دار الصواب للكتاب

ناشرون / عمّان الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

به ثقتي، وعليه اعتمادي واستنادي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الله تعالى يحيي قلوب عباده بذكره، ويجلو الرَّان الذي اكتسبته في لحظة ضعف وسِنَة وغفلة؛ فيُذهب قسوتها؛ فتخفق من خشيته، ثم تفيء إلى كنفه، وتطمئن إلى رضوانه، وتسكن إلى داره: ﴿فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر:٢٩-٣٠].

وقد شرع الله ﷻ من الأذكار ما يستوعب جميع حالات العبد وأوقاته: من مولده إلى وضعه في لحده، ومن صباحه إلى مسائه، وفي يقظته ونومه، وفي حركته وسكونه، وفي خلوته وجلوته؛ ولذلك سماها أهل العلم: «عمل اليوم والليلة».

ومن ذلك: الذكر في السوق، وقد جاء في فضله حديث؛ ولكنه أُوردت عليه إشكالاتٌ عدَّةٌ -قديمًا وحديثًا-، وطال جدلُ كثير من أهل العلم وطلابه حوله: أيثبت أم لا؟

وتعدى الجدل مجالس أهل العلم وطلابه، فصُنِّفت رسائل[1] وردود[2]، ولم يتبين القول الفصل فيه للسَّواد الأعظم من أهل العلم وطلابه؛ فحدثت حيرة؛ أي حيرة!

فنهدت إلى العناية به، وفصلت القول فيه تفصيلاً حسنًا، قلَّما تجده في كتاب جامع مفرد، بما نتج عنه صحة الحديث بلا ريب.

وعرَّجت على الإشكالات المثارة؛ فصححتها واحدة تلو الأخرى، في ضوء قواعد المصطلح والرجال.

ثم رددت الطعن الموجَّه إلى متن الحديث؛ لأن علم الحديث رواية ودراية.

وسَمَّيته: «القول الموثوق في تصحيح حديث السوق رواية ودراية».

وبذلك أضمُّ جزءًا آخر لسلسلة مباركة هي: علم الحديث رواية ودراية.

وقد بلغت بضعًا وعشرين جزءًا، صدر منها:

١ - «أين الله؟ دفاع عن حديث الجارية رواية ودراية».

٢ - «الشِّهاب الثاقب في الذَّب عن الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب».

٣ - نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة.

٤ - مجمع البحرين في تخريج وشرح أحاديث الوحيين.

٥ - درء الارتياب عن حديث: «**ما أنا عليه والأصحاب**».

٦ - القول المبين في جماعة المسلمين.

---

(١) انظر: بذل الجهد في تحقيق حديثَي السوق والزهد.

(٢) انظر: فضل التهليل وثوابه الجزيل.

٧- إتحاف السالك بذكر فوائد حديث المخلَّفين من رواية كعب بن مالك.

٨- بدائع الحكم في شرح حديث تداعي الأمم.

أسأل الله الكريم أن يجعلها خالصة لوجهه، وأن يكتبها نصرةً لدينه، ودفاعًا عن سنة نبيه ﷺ، وأن يدَّخر لي ثوابها إلى يوم لقائه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وعلى الله قصد السبيل.

وكتبه حامدًا ومصليًا ومسلمًا

أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي

ليلة الإثنين، لإحدى عشرة ليلة خلت من محرم الحرام.

سنة ألف وأربعمائة وعشر من هجرة رسولنا محمد ﷺ

في عمَّان البلقاء عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة[1]

---

(١) ثم أعدت النظر فيه، وأضفت عليه فوائد زوائد شرائد في مجالس متعددة، كان آخرها يوم السبت، غرة شعبان، سنة ألف وأربعمائة وست وعشرين من الهجرة.

حديث السوق رواية

نص الحديث وتوثيقه

قال رسول الله ﷺ: «**من قال في السوق: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويُميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبنى له بيتًا في الجنة**».

أخرجه الترمذي (٥/ ٤٩١-٤٩٢/ ٣٤٢٩)، وابن ماجه (٢/ ٧٥٢/ ٢٢٣٥)، والطيالسي في مسنده (١/ ١٤-١٥/ ١٢ -ط هجر، أو ١/ ٢٥٣/ ١٢٥٠ منحة)، وأحمد (١/ ٤٧)، وعلي بن المديني في مسند عمر، كما في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢)، وأبو بكر ابن أبي شيبة في مسنده -ومن طريقه الطبراني في الدعاء (٢/ ١١٦٦/ ٧٩٠)-، والبخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٤٤٧/ ٩٩٦)، والتاريخ الكبير (٦/ ٣٢٩)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده الكبير -وعنه ابن السُّني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢٣٧-٢٤١/ ١٨٣- بتحقيقي)، والبزار في البحر الزخار (١/ ٢٣٨/ ١٤٥)، وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٨١)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٥/ ١٧٨٥و١٧٨٦)، والطبراني في الدعاء (٢/ ١١٦٥-١١٦٦/ ٧٨٩ و١١٦٦-١١٦٧/ ٧٩١)، ويوسف بن يعقوب القاضي في كتاب الذكر والتسبيح -ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٨٠/ ٢١٢)، وابن أبي الدنيا في الذكر، كما في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٠٩- صحيحه)، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٧٣-١٧٤/ ١٨٥)، -وعنه أبو نعيم

الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ١٨٠)، أبو عبد الله الفراء في فوائده (ق٤٣/ ١-٢)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٤١)، والشجري في الأمالي (١/ ٢٤٨)، وابن بشران في الأمالي (١/ ٣٠٠/ ٦٨٤)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٨٦)، وأبو محمد -الحسين بن مسعود- الفراء البغوي في شرح السنة (٥/ ١٣٢/ ١٣٣٨)، وابن البناء البغدادي الحنبلي في فضل التهليل وثوابه الجزيل (٣٥/ ٥)، من طرق عن عمرو بن دينار -قهرمان[1] آل الزبير-، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ قال... وذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ لأن عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير- فيه كلام كثير يدلُّ على أنه متروك.

قال البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٣٢٩)، والضعفاء الصغير (١٦٩/ ٢٦٠) -ونقله عنه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٩٨٨)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٨٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥)، والحافظ في تهذيبه (٨/ ٣١): فيه نظر.

وقال في التاريخ الأوسط (١/ ٤٤٧) -ونقله عنه علاء الدين مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٦)، والحافظ في التهذيب (٨/ ٣١)-: لا يتابع على أحاديثه.

وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (١٨٦/ ٤٧٦) -ونقله عنه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٨٥) والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٦)، والحافظ في تهذيبه (٨/ ٣١)-: ضعيف.

وقال مرة؛ كما في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٦)، والتهذيب (٨/ ٣١): ليس بثقة، روى عن سالم، عن ابن عمر أحاديث منكرة.

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٨) القهرمان: هو الوكيل؛ ولهذا يقال له: وكيل آل الزبير.

وقال إسماعيل بن علية؛ كما في أجوبة أبي زرعة الرازي عن أسئلة البرذعي (٢/ ٥١٠): لم يكن عندي ممن يحفظ الحديث.

وقال زياد بن أيوب -دلويه- عنه: لم يكن هذا الشيخ -يعني: عمرو بن دينار- يحفظ الحديث.

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٩٨٨) بسند صحيح.

وذكره أيضًا المزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٤)، والحافظ في تهذيبه (٨/ ٣١).

وقال مرة: عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير- ضعيف.

أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٢) بسند صحيح عن محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة؛ قال: سمعت ابن علية وذكره.

ونقله عنه أيضًا المزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٤).

وقال أبو زرعة الرازي -فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٢)، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/ ٢٢٦/ ٢٥٥٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥)، والحافظ في تهذيبه (٨/ ٣١)-: واهي الحديث.

وقال يحيى بن معين؛ كما في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (١٣٧/ ٤٤٩) -وعنه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٩٨٨)، وابن حبان في كتاب المجروحين من المحدثين (٢/ ٣٧)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٨٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥)، وغيرهم-: ليس بشيء.

وقال إسحاق بن منصور الكوسج عنه؛ كما في الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٢)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٤) وغيرها: عمرو بن دينار، وكيل آل الزبير، لا شيء.

وقال يعقوب بن شيبة عنه؛ كما في الكامل في الضعفاء (٥/ ١٧٨٥)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٤)، وغيرها: ذاهب.

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٢)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٥): ضعيف الحديث، روى عن سالم بن عبد الله، عن أبيه غير حديث منكر، وعامة حديثه منكر.

وقال ابن حبان في كتاب المجروحين من المحدثين (٢/ ٣٧): كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلاَّ على جهة التعجب!![1].

وقال الإمام أحمد؛ كما في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣١): ضعيف، منكر الحديث.

وقال يوسف بن حسن بن عبد الهادي -المعروف بابن المبرد- في بحر الدم (٣١٨/ ٧٥٩): ضعفه أحمد.

وقال عمرو بن علي الفلاس؛ كما في الكامل (٥/ ١٧٨٥): وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٥)، وغيرها: ضعيف الحديث، روى عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أحاديث منكرة.

وقال أبو داود السجستاني -كما في سؤالات أبي عبيد الآجري (٢/ ٤٨-٤٩/ ١٠٨٢)، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥)، والحافظ في تهذيبه (٨/ ٣١)- عن حديثنا هذا: ليس بشيء.

---

(١) هذا إسرافٌ وغلوٌّ من ابن حبان -رحمه الله-؛ كما نص على ذلك الحافظ الذهبي -رحمه الله- في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٨).

وقال الترمذي في سننه (٥/ ٤٩٣): شيخ بصري، وليس هو بالقوي في الحديث، وقد تفرد بأحاديث عن سالم بن عبد الله.

وقال أحمد بن صالح العجلي؛ كما في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٧)، وتهذيب تهذيب الكمال (٨/ ٣١): يكتب حديثه، وليس بالقوي.

وقال الساجي: ضعيف، يحدث عن سالم مناكير.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ضعيف

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال علي بن الجنيد: شبه المتروك.

وقال الدارقطني في العلل (٢/ ٤٩): ضعيف، قليل الحديث.

وقال (٢/ ٥٠): ضعيف الحديث لا يحتج به.

وقال البزار في مسنده (٢/ ٥٢- كشف الأستار): هو لين، وأحاديثه لا يشاركه فيها أحد.

وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢٨٤)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٤): ضعفوه.

وهذا يدلُّ على أن أئمة الجرح والتعديل اتفقت كلمتهم على ضعفه، فإنك إذا فتشت كتب الرجال؛ فلن تجده إلا مضعفًا؛ ولهذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٨): بعد أن ساق أقوال الأئمة في تضعيفه: وضعَّفه الدارقطني والناس.

وبذلك جزم الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٤٧)، فقال: وهو متروك الحديث.

ومع اتفاق أهل العلم على ضعفه؛ فإن ذلك لم يمنع بعض أهل العلم من الاستشهاد به، لاسيما وقد قال العجلي -كما تقدم-: يكتب حديثه.

وقال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٧): وخرج الحاكم حديثه في الشواهد.

وهذا هو ظاهر صنيع شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-؛ حيث استشهد به في غير موضع، وقوّى أمره في المتابعات والشواهد، فانظر: الصحيحة رقم (٦٠٢).

ولعله لأجل ذلك قال البغوي عقبه: هذا حديث حسن غريب، وعمرو بن دينار، هو قهرمان آل الزبير، وعمرو بن دينار المكي أثبت منه وأقدم.

واكتفى الحافظ في التقريب (٧٣٤/ ٥٠٦٠) بقوله: ضعيف.

ومع ذلك؛ فالذي ترجح عندي: أنه لا يحتج به؛ لا أصلاً ولا فرعًا.

*** المتابعات:**

وعلى جميع أحواله؛ فقد توبع، تابعه جماعة:

- الأول: محمد بن واسع:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥٠/ ٤٣٠- الكنى)، وأحمد بن منيع في مسنده؛ كما في إتحاف السادة المتقين (٥/ ٥١١)، وعنه الترمذي (٥/ ٤٩١/ ٣٤٢٨)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٢٩٦-٢٩٧/ ١٨٦)، وعبد بن حميد في مسنده (١/ ٧٣-٧٤/ ٢٨- منتخب)، وعلي بن المديني في مسند عمر؛ كما في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢)، والدارمي في مسنده (٩/ ٥١٨/ ٢٨٥٧- فتح المنان)، والإمام أحمد بن حنبل؛ كما في الأحاديث المختارة (١/ ٢٩٩)، ومسند الفاروق (٢/ ٦٤٢)[1]،

---

(١) قال الضياء المقدسي -ونقله عنه ابن كثير في مسند الفاروق-: وذكر أبو نعيم -أحمد بن عبد الله- =

وأبو يعلى الموصلي في مسنده؛ كما في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢)، ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٢٩٧-٢٩٨/ ١٨٧)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٢/ ٣٥٥)، -ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٢٩٨، ١٨٨)، والحاكم (١/ ٥٣٨)، وابن عدي في الكامل (١/ ٤٢٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٥١)، والطبراني في الدعاء (٢/ ١١٦٧/ ٧٩٢)، وابن بشران في الأمالي (١/ ٢٦٢/ ٦٠٨) كلهم من طريق أزهر ابن سنان، عنه به.

قلت: أزهر بن سنان ضعيف الحديث؛ إلا أنه يعتبرُ به، فهو غير مطروح الحديث، ودونك البرهان:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤٦٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وقال يحيى بن معين: لا شيء.

أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٣١٤): أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إليَّ؛ قال: سئل يحيى بن معين عن أزهر بن سنان الذي يروي عنه يزيد ... فذكره.

وهذا سند صحيح.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ١٧٨): سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد ابن زهير يقول: سئل يحيى بن معين عن الأزهر بن سنان، فقال: ليس بشيء.

=

الأصبهاني أن الإمام أحمد رواه عن يزيد بن هارون، ولم أره في مسنده، ويحتمل أن يكون رواه في غير المسند، والله أعلم.

وذكره العقيلي في الضعفاء (١/ ١٥١-١٥٢)، وابن شاهين في الضعفاء (ص١٣٣).

وقال أبو داود السجستاني في سؤالات أبي عبيد الآجري (٢/ ٤٩/ ١٠٨٣): أزهر؛ ليس بشيء.

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٠١): قليل الحديث، منكر الرواية في قلَّته، لم يتابع الثقات فيما رواه.

ومن تأمل أقوال أهل العلم فيه؛ وجدها تليِّنه؛ لكنها لا تطرحه، فقد قال ابن عدي في الكامل (١/ ٤٢٠): ولأزهر بن سنان غير ما ذكرت (من) أحاديث، وليس بالكثير، وأحاديثه صالحة، ليست بالمنكرة جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن أبي حاتم؛ كما في إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٩): هو ثقة[١].

ولذلك قال الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء (١/ ٦٥): فيه لين؛ قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقال في الكاشف (١/ ٥٦): ضُعِّف.

وقال الحافظ في التقريب (١٢٣/ ٣١١): ضعيف.

وبذلك يتبيَّن أن أزهر بن سنان لين الحديث، وليس بمتروك؛ فإنه لا يُحكم على راوٍ بأنه متروك حتى تتفق كلمات أئمة الجرح والتعديل على ذلك.

قال السيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٩٥): ... وبقي عليه المتروك، وذكره

---

(١) قلت: ولم أر كلامه هذا في كتابه الجرح والتعديل، فكان الأجدر بالحافظ مغلطاي أن يبين المصدر الذي نقل منه هذا التوثيق.

شيخ الإسلام -يعني: الحافظ ابن حجر- في النخبة، وفسره بأنه يرويه من يُتَّهم بالكذب، لا يُعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد العامة.

وقال في ألفيته:

وسمِّ بالمتروك تصب راو له متهم بالكذب

أو عرفوه منه في غير الأثر أو فسق أو غفلة أو وهم كثر

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٠٢): وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصُّه: وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا؛ خالفت روايته روايتهم، ولم تكد توافقها، فإن كان الأغلب في حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله.

قال شيخنا: فالرواة الموصوفون بهذا: المتروكون.

وقال أيضًا (١/ ٣٧٣): وقال ابن دقيق العيد في شرح الإمام: قولهم: روى مناكير؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته؛ حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحقُّ به الترك بحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة.

كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات؟!

ولا شك أن أزهر بن سنان ليس من هذا القبيل، فروايته معتبرة يُعتضد بها.

❋ **وقد أورد على هذا الإسناد ثلاث علل:**

- **الأولى:** تفرد أزهر بن سنان به.

قال أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٣٥٥) بعد أن ساق الحديث بإسناده: رواه سعيد بن سليمان، عن أزهر مثله، تفرَّد به أزهر، عن محمد بن واسع، وحدَّث به الأئمة عن يزيد: أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وطبقتهما.

قلت: والجواب من وجوه:

١- أن أزهر بن سنان لم يتفرَّد به عن محمد بن واسع، فقد أخرج العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٥٢) حديث أزهر، ثم ساق له متابعًا عن محمد بن واسع؛ قال: حدثناه أحمد بن الحسين الحذَّاء، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الزَّيدي قال: حدثنا إبراهيم ابن حبيب بن الشهيد قال: حدثنا يزيد الدورقي -أبو الفضل، صاحب الجواليق- قال: كان محمد بن واسع الأزدي لا يزال يجيء إلى دكان، فيقعد ساعة في أصحاب الجواليق، فنرى أنه يذكر ربَّه، فحدثنا قال: كنت بخراسان مع قتيبة، فاستأذنته في الحج، فأذن لي، فلقيت سالم بن عبد الله، فسمعته يذكر: أنه من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يُحيي ويميت، وهو حيٌّ لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحيت عنه ألف ألف سيئة، وبُني له بيتٌ في الجنة.

قال: فلمَّا رجعت إلى خراسان؛ قال لي قتيبة: ما أفدتنا؟ فحدثته بهذا الحديث، فكان قتيبة يركب في الأيام، فيقف في السوق، فيقولها أربعين مرة، ثم ينصرف.

قال إبراهيم: كأنه يرجى لقتيبة في هذا خيرٌ.

قال العقيلي: وهذا أولى من حديث أزهر.

قلت: وبهذا تبطل دعوى تفرُّد أزهر، عن محمد بن واسع.

٢- أن حديث أزهر له طرق أخرى، ستأتي -إن شاء الله-.

٣- قول أبي نعيم: وحدَّث به الأئمة عن يزيد: أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وطبقتهما.

وهذا لا يخفى تقويةٌ منهم للحديث.

- الثانية: قول العقيلي: وهذا أولى من حديث أزهر.

قلت: يعني: المتابع يزيد الدورقي، والصواب: أن حديث أزهر أولى -على ضعفه- من وجوه:

١- أن أزهر -على ضعفه- يصلح للاعتبار بحديثه، والرواية التي اعترض بها العقيلي راويها غير معروف.

٢- أن الراوي عند العقيلي قصَّر، فلم يسق الإسناد، بل قطعه عند سالم بن عبد الله.

- الثالثة: النكارة:

قال الذهبي في ترجمة محمد بن واسع من الميزان (٤/ ٥٨) قال أبو حاتم: روى حديثًا منكرًا عن سالم، عن ابن عمر.

قلت: النكارة إنما هي من قبل الراوي عنه.

يعني بذلك الذهبي -رحمه الله-: أزهر بن سنان.

وأشار المعلمي في حاشية الجرح والتعديل (٨/ ١١٣) إلى الزيادة التي جاءت من النسخة (م)، بقوله: ومن (م): ولعل البلاء من الراوي عن محمد بن واسع، فقد قال العجلي: عابد ثقة؛ ولكن بُلي برواة سوء. اهـ.

فبنى بعضهم على هذا أن رواية أزهر بن سنان منكرة، فلا يستشهد بها![1].

قلت: المنكر -عند علماء الصنعة-: يطلق على الراوي الضعيف إذا تفرَّد مطلقًا، أو خالف من هو فوقه.

قال العراقي في ألفيته:

والْمُنكَرُ الفَردُ كذا البرديجي ... أطلق والصواب في التخريج

إجراء تفصيل لدىٰ الشذوذ مر ... فهو بمعناه كذا الشيخ ذكر

قال شارحها السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٠١-٢٠٢): و«المنكر»: الحديث الفرد: وهو الذي لا يُعرف متنه من غير جهة راويه، فلا متابع فيه ولا شاهد، (كذا) الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون (البرديجي أطلق، والصواب في التخريج) يعني: المروي كذلك (إجراء تفصيل لدى)؛ أي: عند (الشذوذ مر) بحيث يكون أيضًا على قسمين، (فهو)؛ أي: المنكر (بمعناه)؛ أي: الشاذ، (كذا الشيخ): ابن الصلاح (ذكر) من غير تمييز بينهما.

وأما جمع الذهبي بينهما في حكمه على بعض الأحاديث؛ فيحتمل أن يكون تقدم الفرق بينهما، ويحتمل غيره.

وقد حقق شيخنا التمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرواة: فالصدوق إذا تفرَّد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في القبول؛ فهذا أحد قسمَي الشاذ.

---

(١) انظر: بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد (ص٣٣).

فإن خولف مَنْ هذه صفتُه مع ذلك؛ كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم: منكرًا.

وإن بلغ تلك المرتبة في الضبط؛ لكنه خالف مَنْ هو أرجح منه في الثقة والضبط؛ فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد -كما قدمنا- في تسميته.

وأما إذا تفرَّد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعَّف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا حكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده، بما لا متابع له، ولا شاهد؛ فهذا أحد قسمَي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه من المحدثين، كأحمد والنسائي.

وإن خولف مع ذلك؛ فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته، فبان بهذا فصل المنكرين الشاذ[1]، وأن كلاً منهما قسمان يجتمعان في مطلق الفرد، أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ: راويه ثقة، أو صدوق غير ضابط، والمنكر: راويه ضعيف بسوء حفظه، أو جهالته، أو نحو ذلك.

وكذلك فرَّق في شرح النخبة بينهما؛ لكن مقتصرًا في كل منهما على قسم المخالفة.

فقال في الشاذ: إنه ما رواه مخالفًا لمن هو أولى منه.

وفي المنكر: إنه ما رواه الضعيف مخالفًا؛ والمقابل للمنكر هو المعروف، وللشاذ -كما تقدم- هو المحفوظ. اهـ. بحروفه[2].

---

(١) هكذا في الأصل والصواب: فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ. كما في النكت، لابن حجر (٢/ ٦٧٥).

(٢) وهو منقول من كلام شيخه الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٩٧٤-٩٧٥) مع شيء يسير من التصرف، فأغنى هذا التنبيه عن الإعادة. وانظر لزامًا: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٧-٣٨).

قلت: أزهر بن سنان لم يتفرَّد به؛ كما بينتُ في الرد على العلَّة الأولى، ولم يخالف؛ فمن أين جاءت النكارة؟

وبهذا تتساقط جميع العلل التي وردت على حديث أزهر بن سنان لتزحزحه عن الاعتبار، فإنه يصلح للمتابعات والشواهد؛ وإن كان ضعيفًا.

ولعله لأجل ذلك خرج الضياء المقدسي حديث أزهر هذا، فهذا بمثابة التقوية له.

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٠٩-صحيحه): وإسناده متصل حسن ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان خلاف.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقال الدمياطي في المتجر الرابح (٣٢١/ ١٣٣٧): إسناده حسن.

- الثاني: المهاصر بن حبيب:

ذكره الدارقطني في العلل (٢/ ٥٠)، والمزي في تحفة الأشراف (٨/ ٥٨).

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده -ومن طريقه الطبراني في الدعاء (٢/ ١١٦٧/ ٧٩٣)-، وأبو الفضل -عبيد الله بن عبد الرحمن- الزهري في حديثه (١/ ٢١٨-١٧٦) رواية الحسن بن علي الجوهري- من طريق أبي هشام -محمد بن يزيد- الرفاعي قالا: ثنا أبو خالد الأحمر، عن المهاصر بن حبيب؛ قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«من دخل سوقًا من الأسواق، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة».

وأخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد الزهد (ص٢١٤): حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة به؛ إلا أنه سقط منه ذكر سالم، وعمر، ورفعه إلى النبي ﷺ!

وأظن ذلك من الناسخ؛ لأن الطريق واحدة تدور على أبي بكر بن أبي شيبة.

قلت: تحرَّف اسم المهاصر بن حبيب -راويه عن سالم- في مطبوع كتابَي: الدعاء، وتحفة الأشراف إلى المهاجر! وبناء على هذا التحريف القبيح لم يعرف محقق كتاب الدعاء المهاجر بن حبيب المزعوم!! ولله في خلقه شئون.

واضطرب أمره على مؤلف رسالة: «بذل الجهد» (ص٢٧-٢٨) فقال: قلت: المهاجر؛ لم أعرفه، ولم أجد في ترجمة أبي خالد الأحمر أنه روى عن رجل اسمه مهاجر؛ لكن وجدت في ثقات ابن حبان (٥/ ٤٢٧): قال مهاجر بن حبيب الزبيري؛ يروي عن أسد بن كرز -وله صحبة-، روى عنه أرطاة بن المنذر، وأخاف أن يكون هو مهاجر الزبيري.

هكذا في المطبوع، والصواب: مهاصر، كما ذكره في ترجمته من الثقات (٧/ ٥٢٥)، وكذلك في الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٩): مهاصر بن حبيب، وقال: لا بأس به.

وهو ممن يُكتب حديثه، وينظر فيه عند أبي حاتم؛ كما في مقدمة الجرح والتعديل.

ووجدت مهاجر بن عمرو النبال الشامي، روى عن ابن عمر؛ لكن ليس في ترجمته أن أبا خالد الأحمر روى عنه، ووثقه ابن حبان، وفي التقريب: مقبول.

ثم رأيت الدارقطني في العلل (٢/ ٥٠) سماه مهاصرًا؛ قال: وروى عن مهاصر بن حبيب، وعبد الله بن الفراء، عن سالم، فالله أعلم بالصواب.

على كل حال، فهو قد اضطرب في الحديث سندًا ومتنًا، والراوي عنه هو: سليمان ابن حيان -أبو خالد الأحمر-، فيه ضعف من قبل حفظه.

قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، إنما أُتي من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، هو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة.

وفي التقريب: صدوق يخطئ. اهـ. بحروفه.

قلت: لا شك أن المهاجر تصحيف عن المهاصر؛ إذ إن الدارقطني -رحمه الله- قد نصَّ على أن الذي رواه هو المهاصر بن حبيب، وليس المهاجر.

والمهاصر؛ ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٦٦-٦٧) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً!

لكن قال علي بن المديني -شيخ البخاري- في مسند عمر، كما في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢): مهاصر[1] بن حبيب ثقة من أهل الشام.

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٤٤٠): سئل أبي عنه، فقال: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٢٥-٥٢٦).

قلت: فهو صدوق حسن الحديث -بلا ريب-، لاسيما إذا علمت أن علي بن المديني، وأبا حاتم الرازي من المتشددين في باب الجرح والتعديل، فإذا عدَّلا راويًا -كما هو الحال هنا- فتمسك بقولهما؛ فهما لا يوثقان إلا رجلاً صحيح الحديث، لاسيما وأن المهاصر -هذا- لم ينقل فيه جرح ألبتة، وسيأتي (ص٣٣) مزيد تفصيل عن كلام أبي حاتم هذا؛ فانظره لزامًا.

وانظر: السير (١٣/ ٢٦٠).

---

(١) تحرفت في مطبوع مسند الفاروق إلى المهاجر!!

وأما الراوي عنه -أبو خالد الأحمر-؛ فقد أسرف مؤلف رسالة «بذل الجهد» في تضعيفه، ودونك أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه:

وردت روايات كثيرة عن يحيى بن معين في شأن أبي خالد الأحمر:

١- في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (١٢٩/ ٤١٠)؛ قال: قلت ليحيى بن معين: فكيف حديث سليمان بن حيان؟ فقال: ثقة.

٢- وقال (١٥٦/ ٥٤٥ و٢٤١/ ٩٤١): وسألته عن أبي خالد الأحمر؟ فقال: ليس به بأس.

٣- وقال في سؤالات ابن طهمان (١١١/ ٣٥٧): ليس به بأس، لم يكن بذاك المتقن.

٤- وفي الكامل لابن عدي (٤/ ١١٢٩) -ومن طريقه السهمي في تاريخ جرجان (ص٢١٧): سمعت محمد بن موسى الحلواني يقول: سمعت عباسًا الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو خالد الأحمر صدوق، ليس بحجة.

قلت: لم أر كلام ابن معين -هذا- في مطبوع تاريخ الدوري، والذي رأيته في مطبوع رواية الدوري (٢/ ٢٢٩) خلاف ذلك؛ ففيه: في حديث أبي خالد الأحمر -حديث ابن عجلان-: «إذا قرأ فأنصتوا». قال: ليس بشيء، ولم يثبته، ووهَّنه.

*** والجواب على هذا من وجوه:**

١- كلام الإمام يحيى بن معين الأخير عند الدوري، المراد به: الحديث، وليس المترجَم، كما هو واضح من السياق والروايات الأخرى.

٢- قوله: «ليس به بأس». تارة، وأخرى: «ثقة»؛ الظاهر منه: أن ناقلي أقواله كتبوا ما حفظوا؛ ولكن يحيى بن معين كان يجمع بينهما، فيقول: ليس به بأس، ثقة.

فمن حفظ الجملة الأولى؛ أثبتها، ومن حفظ الثانية؛ أوردها.

وهذا ليس رجمًا بالغيب، وإنما قاله ابن محرز في سؤالاته عن يحيى (٤٠٠): ليس به بأس، ثقة.

فتأمل؛ تجد صدق ما قدَّمنا.

٣- قال ابن عدي في الكامل (٤/ ١١٣١): وأبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة، ما أعلم غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أُتي من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، ليس بحجة.

قلت: كلمة ابن عدي تشعر أن خلاصة حكمه على أبي خالد الأحمر ما قاله الإمام يحيى بن معين فيه: صدوق، ليس بحجة. وهو كذلك؛ لكن لا يفهم من كلام ابن معين: ليس بحجة. أنه يضعف أبا خالد -سليمان بن حيان- الأحمر مطلقًا، لا؛ وإنما مراده: أنه لم يبلغ درجة الثقة الثبت، وأنه غير حافظ، فليس هو حجة كالثقة الثبت، وإن كان في نفسه صدوقًا محتجًّا به، وكلام ابن معين المتقدم في رواية ابن طهمان عنه صريح بذلك.

وأصرح منه: قول معاوية بن صالح، كما في الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢/ ٤٨٩)، وعنه علاء الدين مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥١): سمعت يحيى بن معين يقول: أبو خالد الأحمر ثقة، وليس بثبت.

ولذلك قال الإمام الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (١٠١/ ٣٩): ثقة، مخرج له في الكتب الستة، وقال ابن معين: ليس بحجة.

ومن المعلوم: أن الصدوق -الذي خف ضبطه عن الثقة- محتج به، والعمل بروايته مترجح دون ريب، كما سيأتي مزيد تفصيل لذلك.

ومن الغريب: أن مؤلف رسالة «بذل الجهد» أسقط من كلمة ابن عدي ما يُشعر بذلك، وأثبت ما يُشعر أن ابن عدي يجزم بسوء حفظه!

وقد قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم؛ كما في تاريخ بغداد (٩/ ٢٣)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٩٦)، وغيرهما: سمعت يحيى بن معين يقول: سليمان ثقة.

وقال علي بن المديني، كما في الجرح والتعديل (٤/ ١٠٧)، وتهذيب الكمال (١١/ ٤٩٦): ثقة.

وقال محمد بن يزيد الرفاعي، كما في الجرح والتعديل (٤/ ١٠٧)، وتاريخ بغداد (٩/ ٢٢)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٩٧): حدثنا أبو خالد الأحمر الثقة الأمين.

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ١٠٧): سمعت أبي يقول -وسألته عنه-، فقال: صدوق.

وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩١): كان ثقة، كثير الحديث.

وقال أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي في تاريخ الثقات (٢٠١/ ٦٠٧): كوفي، ثقة [ثبت صاحب سنة][1].

وقال النسائي، كما في تهذيب الكمال (١١/ ٣٩٧): ليس به بأس.

وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (١٠٠/ ٤٦٠): ليس به بأس، وفي كتاب ابن أبي خيثمة: أبو خالد الأحمر الثقة المأمون.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من مطبوع تاريخ الثقات، والاستدراك من إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٨٢).

وقال البزار في كتاب السنن، كما في إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥٠): ثقة.

قلت: فهذه كلمات أئمة الجرح والتعديل في توثيقه، وهي كما ترى كثيرة، تدل على أنهم اتفقوا على توثيقه.

بل وصفه مؤرِّخ الإسلام -الإمام الذهبي- في سير أعلام النبلاء (٩/ ١٩) بـ: الحافظ الإمام.

وقال في الكاشف (١/ ٣١٢): صدوق إمام.

وفي العبر (١/ ٢٣٥): أحد الكبار، روى عن أبي مالك الأشجعي، وأقرانه.

وترجم له في تذكرة الحفَّاظ (١/ ٢٧٢)، فقال: الحافظ الصدوق.

ولما نقل قول أبي حاتم الرازي فيه: صدوق. قال: قلت: هو من مشاهير المحدثين، وغيره أثبت منه.

وقال في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٠): قلت: الرجل من رجال الستة، وهو مكثر، يَهِم كغيره.

وعليه؛ فقول أبي بكر البزار في كتاب السنن له كما نقله عنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٢)، وهدي الساري (ص٤٠٧)، وعلاء الدين مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥٠): ليس ممن يلزم بزيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا، وأنه روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يتابع عليها.

أقول: فقوله هذا لا يلغي التوثيق المتقدم؛ إذا فهمت عبارة البزار فهمًا صحيحًا، وحملت على بابها؛ لأن يكون نفي الحفظ عنه إنما يقصد به كماله وذروته، وليس أصله.

وعليه؛ فزيادته على الثقات لا تقبل مطلقًا، ولا تقوم بها حجة إذا خالفت غيرها،

على التفصيل المعروف، وهذا حق لا مرية فيه، وهذا يلتقي تمامًا مع قول ابن معين المتقدم: ليس بحجة، ليس بثبت، لم يكن بذاك المتقن.

ويؤيد ما ذكرت: بقية كلام البزار، فإنه مشعر أن ذلك في حال التفرد، أو المخالفة للغير، والله أعلم.

فإن قيل: إنه يخطئ.

قلت: ومن الذي لا يخطئ؟! أشعبة؟ أمالك؟!

وقد تقدم رد الذهبي في الميزان على هذا الاعتراض.

وحسبك به أن الشيخين؛ بل الجماعة، أخرجوا حديثه في كتبهم، وكذا اعتمده سائر من ألَّف في هذا الفن واشترط الصحة في كتابه؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم ونحوهم، مع تصحيح الإمام الدارقطني حديثه في سننه؛ كما في إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥٠).

ومن كان كذلك؛ فقد جاوز القنطرة.

ناهيك أنه لم يتفرد عن مهاصر بن حبيب به؛ بل تابعه غيره، فقد قال المزي في تحفة الأشراف (٨/ ٥٨):

وروواه أبو خالد الأحمر، عن المهاصر[1] بن حبيب، عن سالم، عن أبيه، عن جده، ورواه غيره عن المهاصر[2]، فلم يقل: عن جده.

---

(١) في المطبوع: المهاجر مصحفًا.

(٢) في المطبوع: المهاجر مصحفًا.

وفي الجملة، فهذه متابعة جيدة، وهي إسناد حسن لذاته.

ثم وقفت بعدُ على كلمات غاليات لشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-؛ تدحض كل تخرص، وتفند كل زعم، وتزيل كل لبس حول هذه الطريق، وهذه الكلمات الرائقات كتبها شيخنا -رحمه الله- في أواخر حياته؛ مما يعني: ثبوت الحديث عنده -رحمه الله- يقينًا دون مرية، وأن التأصيل الذي سيأتي ذكره هو زبدة وخلاصة سني عمره -رحمه الله-، فهو بمثابة تقعيد لبعض المصطلحات التي طال الجدل حولها، فكن حريصًا على فهمها فهمًا صحيحًا، والاستفادة منها.

قال -رحمه الله- في الصحيحة (٧/ ١/ ٣٨١-٣٨٩/ ٣١٣٩): ورجال إسناده ثقات؛ غير المهاجر بن حبيب، وهو محرف، والصواب: مهاصر، وعلى الصواب وقع في إسناد هذا الحديث عند الدارقطني في العلل (٢/ ٥٠)، وهو ثقة عند ابن حبان، والعجلي، والهيثمي، وحسن حديثه الحافظ.

ولذلك؛ فقد أخطأ بعض الناشئين في هذا العلم حين أقدم على تضعيف هذا الحديث من جميع طرقه -وقد بلغت عنده سبعة طرق؛ هذا أحدها- في رسالة صغيرة أصدرها بعنوان: «بذل الجهد في تحقيق حديثَي السوق والزهد». يعني: تضعيفهما، ولا مجال الآن لمناقشته فيما ذهب إليه من التضعيف؛ وإنما أقتصر هنا على مناقشته فيما تمسك به في تضعيفه لهذا الحديث بهذا الإسناد؛ ليتبين القراء أنه مبتدئ في هذا العلم، أو أنه تبنى سلفًا تضعيف الحديث، ثم تشبث بما يظن أنه يؤدي به إلى ضعفه.

*** فأقول: لقد أعله بثلاث علل:**

- **الأولى**: قول أبي حاتم في المهاصر: لا بأس به.

فقال المومي إليه: وهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه عند أبي حاتم؛ كما في مقدمة الجرح والتعديل.

فأقول: نعم؛ هذا مذهبه، فكان ماذا؟! هلاً بينت لقرائك ماذا تفهم منه؟! ألم تعلم أنه لا يعني هذا الذي عنيته أنت من تضعيفه؟ وإنما عنى: أنه ليس في المرتبة الأولى في الاحتجاج به؛ فقد قال: إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، ثبت؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

فهذا صريح في أن من كان في المنزلة الثانية أنه يحتج به؛ ولكن ليس شأنه شأن من كان في المنزلة الأولى، فهذه مرتبة من كان صحيح الحديث، والثانية مرتبة من كان حسن الحديث؛ ولذلك حسن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه، الذي قبل هذا.

وهذا كله يقال إذا فرضنا أنه ليس هناك من وثق المهاصر هذا، وقد عرفت من وثقه.

- **العلة الثانية والثالثة:** قال بعد أن نقل عن «علل الدارقطني» أنه سماه مهاصرًا: على كل حال؛ فهو قد اضطرب في الحديث سندًا ومتنًا، والراوي عنه هو سليمان بن حيان -أبو خالد الأحمر-؛ فيه ضعف من قِبَل حفظه ... وفي التقريب: صدوق يخطئ.

فأقول -جوابًا على العلة الثانية-: هكذا أجمل القول في زعم الاضطراب، وكان عليه أن يبينه للناس ولا يكتمه! وهو يعني بالاضطراب سندًا: ما نقله (ص٢٦): عن المزي في تحفة الأشراف (٨/ ٥٨): ورواه أبو خالد الأحمر عن المهاجر (كذا) ابن حبيب، عن سالم، عن أبيه، عن جده، ورواه غيره عن المهاجر (كذا) فلم يقل: عن جده.

ثم ذكر رواية عبد الله بن أحمد المتقدمة التي سقط منها ما تقدم بيانه، ومن ذلك: رفع الحديث.

فأقول: هذا الزعم وحده يكفي للدلالة على أن المدعي لا علم عنده بالقواعد العلمية الحديثية؛ ذلك لأنه ليس كل اختلاف في السند أو المتن يعد علة قادحة عند العلماء؛ بل يشترط لذلك أن تتساوى وجوه الاضطراب بحيث لا يمكن ترجيح وجه على آخر، وهذا غير متحقق هنا.

أما الإسناد؛ فقد عرفت أن مدار حديث أبي خالد الأحمر على رواية ابن أبي شيبة عنه، وأنه رواه عنه عبيد بن غنام، والحضرمي -وهما ثقتان، وثانيهما من الحفاظ المشهورين- بإثبات الجد الذي هو عمر؛ مرفوعًا.

وخالفهما عبد الله بن أحمد -على فرض سلامة كتاب الزهد من السقط-؛ فلم يذكر: عن جده.

ولا يخفى على البصير بهذا العلم أن رواية الثقتين أرجح من الثقة الواحد، وهذا إذا فرضنا التضاد بين الروايتين، وليس كذلك؛ لأنه سواء كان الراجح أنه عن ابن عمر، عن عمر، أو عن ابن عمر دون عمر، لم يضر إذ إن الإسناد مسند على كل حال.

ولا يرجح رواية عبد الله ما ذكره المزي أنه رواه غير أبي خالد، عن المهاصر فلم يقل: عن جده، وذلك لجهالة الغير المشار إليه.

ولو فرضنا أنه ثقة؛ لم يكن الاختلاف علة قادحة؛ لأنه -على الوجهين- مداره على صحابي كما ذكرنا آنفًا.

أما المتن؛ فلم يبينه الناقد، مكتفيًا بمجرد الدعوى! وليس هناك اختلاف ظاهر؛

إلا إن كان يريد أن في آخر رواية عبد الله زيادة ليست في رواية الطبراني عن الثقتين، وهي: «وحط عنه ألف ألف خطيئة». ولعل الأصل: «أو حط ....». إلخ.

وأما الثالثة؛ فهو قوله في أبي خالد الأحمر: وفيه ضعف من قبل حفظه ... وفي التقريب: صدوق يخطئ.

والجواب من وجهين:

الأول: أن أبا خالد -هذا- قد وثقه جمهور المحدثين، وحسب القارئ أن يعلم أن البخاري ومسلمًا قد احتجا به في صحيحهما، ولا ينافي ذلك أن في حفظه ضعفًا، خلافًا لما يوهمه الناقد بما نقله عن الحافظ من قوله: صدوق يخطئ!

وغالب الظن أنه لا يعلم أنه يعني بذلك: أنه قليل الغلط؛ كما صرح بذلك في مقدمة الفتح (ص٣٨٤)، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في الميزان: الرجل صاحب حديث وحفظ، من رجال الستة، وهو مكثر، يهم كغيره.

ولذلك؛ قال في كتابه الكاشف: صدوق إمام.

فهل يجوز رد حديث مثل هذا الإمام يا أبا عبد الله؟! فاتق الله! ولا تتبع الهوى؛ فيضلك عن سبيل الله.

ثم إن الباحث عن الحق لا ينبغي أن يقف عند كلمة للحافظ أو لغيره، ويبني عليها توثيقًا وتصحيحًا، أو تجريحًا وتضعيفًا؛ وإنما ينبغي عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصة يطمئن إليها، ويبني أحكامه عليها؛ وإلا صدرت منه أحكام مضطربة، وهذا ما نراه في كثير من الطلاب الناشئين اليوم، بحيث يقوي حديث راو تارة، ويضعفه أخرى.

ليس ذلك من باب تغير الاجتهاد، أو من باب تطبيق قاعدة (الشذوذ والمخالفة) ونحوها؛ وإنما من باب: الغاية تبرر الوسيلة؛ فأحدهم قد يميل إلى تضعيف حديث؛ فيجلب ما هب ودب من الأقوال لتأييد ضعفه، أو العكس من ذلك إذا كان هواه في صحة الحديث!

وعلى ضوء ما ذكرت؛ نسأل هذا الناقد: ما هو الأصل عندك في حديث أبي خالد الأحمر هذا؟ أهو الاحتجاج به، أم تضعيفه؟

فإن قلت: بالأول؛ فلماذا ضعفت حديثه هذا؟!

وإن قلت: بالآخر؛ فما هي حجتك مقابل احتجاج الشيخين بحديثه؛ فضلاً عن غيرهما؟! فكم من حديث له في السنن وغيرها صححه العلماء! كحديث: «**لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته في دبرها**».

فقد حسنه الترمذي، وقواه ابن الجارود (٧٢٩)، وصححه ابن حبان (١٣٠٢)، ومن قبله الإمام إسحاق بن راهويه في مسائل المروزي (ص٢٢١)، وابن حزم أيضًا (١٠/ ٧٠)، وابن دقيق العيد في الإلمام (١١٢٧).

والشيخ مقبل الوادعي نفسه لم يضعف هذا الحديث -أعني: حديث إتيان المرأة في دبرها- في تعليقه على تفسير ابن كثير (١/ ٤٨٥)؛ بل أقر الترمذي على تحسينه إياه، وأيده بقوله: رجاله رجال الصحيح.

وهذا كله يدل الباحث: أن هذا الناقد جعل النقد غاية له، وليس الدفاع عن حديث النبي ﷺ، وإلا كيف يقدم على مخالفة الحفاظ في توثيق هذا الرجل وتصحيحهم لحديثه؛ لمجرد نقد رآه لبعضهم فيه، لا يستطيع -لحداثته في هذا العلم- أن يجد له وجهًا لا يختلف مع التوثيق والتصحيح المذكورين على النحو الذي ذكرناه؟!!

وحقًّا: إن عجبي لا يكاد ينتهي من أخينا الفاضل الشيخ مقبل بن هادي؛ كيف يحض هذا وأمثاله الناشئين -مثل العدوي والمؤذن ونحوهما- على أن يتسلقوا سلم النقد في العلم؛ وهم بعدُ في أول الطريق؟! وأن يشغلونا عما نحن في صدده من خدمة كتب السنة بالرد على أمثالهم، ولو بقدر ضئيل من الوقت؟!

ولا يشفع له ذلك: قوله في تقديمه للرسالة (ص٩): والأخ عادل -حفظه الله-، وإن لم يكن بمنزلة محدث العصر الشيخ ناصر الدين ...

فهذا حقٌّ وصدق؛ بل أنا أشهد على نفسي أنني دون ذلك بكثير؛ ولكني -مع ذلك- أرى أن من الواجب على الشيخ مقبل أن ينصح أولئك الناشئين أن يدءبوا على دراسة هذا العلم حتى ينبغوا فيه، وأن ينشروا ما ينفع الأمة من البحوث الحديثية والفقهية؛ مما يعلمون أن الناس بحاجة إليه حتى يطلع الناس على ثمرة علمهم، ويشهد لهم به!

ألا يعلم هؤلاء أنهم إذا قاموا بالرد على من يزعمون بأنه محدث العصر، أن هذا يدفعنا للرد عليهم، وبيان عوارهم وجهلهم بهذا العلم، وأنهم تزببوا قبل أن يحصرموا؟!

والآخر: لقد نقلت عن الحافظ المزي أن أبا خالد هذا قد توبع في روايته عن المهاصر بن حبيب، فكيف جاز لك أن تذكر ذلك لإثبات الاضطراب المزعوم، وأن تتجاهله حين يناسبك ذلك؟! أليس ذلك صنيع أهل الأهواء الذين يكيلون بكيلين، ويلعبون على الحبلين؟! فأعظك أن تكون من الجاهلين!

على أن المهاصر هذا؛ قد تابعه محمد بن واسع، عن عبد الله بن عمر، عن عمر به مرفوعًا.

أخرجه جمع من الأئمة، كالبخاري في الكنى (٥٠/ ٤٣٠)، والدارمي، والترمذي، والحاكم، وغيرهم من طريق أزهر بن سنان عنه.

وهذا إسناد يستشهد به؛ لأن محمد بن واسع ثقة عابد كثير المناقب، احتج به مسلم، كما في التقريب.

وأزهر بن سنان، وإن كان قد ضعفه جمع، وقال فيه الحافظ: ضعيف؛ فإنه لم يتهم؛ بل قال ابن عدي في الكامل (١/ ٤٢٠) -وقد ساق له أحاديث هذا أحدها-: وأحاديثه صالحة ليست بالمنكرة جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به.

ولذلك؛ لما أخرجه الحاكم، وقال في أزهر هذا: بصري زاهد؛ لم يتعقبه الذهبي إلا بقوله (١/ ٥٣٨): قلت: قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقال المنذري في الترغيب (٣/ ٥): وإسناده متصل حسن، ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان خلاف، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

ولذلك؛ أورده الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (ج١/ رقم ١٧٦-١٧٨- بتحقيقي) وله طرق أخرى ومتابعات ذكرت بعضها هناك، وفيما تقدم كفاية لمن أنصف.

هذا؛ ويبدو لي من صنيع الناقد لهذا الحديث أمران:

- **الأول:** أنه يتبنى الجرح مطلقًا، ولو كان غير مفسرًا؛ خلافًا للمعروف في علم المصطلح.

- **والآخر:** أنه لا يتبنى قاعدة تقوية الحديث الضعيف بكثرة الطرق التي لم يشتد ضعفها؛ كما قرره ابن الصلاح في المقدمة، وأشاد بها شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما موضع من كتبه وفتاويه، فقد ساق الناقد لهذا الحديث سبعة طرق، أكثرها ليس

فيها متهم بالكذب، ومع ذلك؛ فإنه لما ضعف مفرداتها كلها؛ لم يستفد من مجموعها للحديث قوة، وبخاصة حديث المهاصر بن حبيب الذي هو حجة وحده في هذا الباب، فكيف إذا انضم إليه حديث الأزهر بن سنان ونحوه؟! فاللهم هداك!!

وكأنِّي بهذا الرجل -مثل كثير غيره- يستكثرون على الله تعالى أن يعطي عباده هذا الأجر الكبير على هذا التهليل، فلما استقر ذلك في نفسه؛ أخذ يضعف حديث نبيه بكل وسيلة، متجاهلاً حقيقة شرعية لا تخفى على أي مؤمن، وهي فضل الله على عباده؛ كما صرح بذلك في كتابه بقوله: ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران:١٧٤]. وفي الآية الأخرى: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [آل عمران:٧٤].

وعلى أن للفضل المذكور في الحديث شاهدًا من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- لعله لم يطرق سمعه لحداثته يرويه علي بن زيد، عن أبي عثمان قال: بلغني عن أبي هريرة أنه قال: إن الله ﷻ يعطي عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة. قال: فقضي أني انطلقت حاجًا -أو معتمرًا- فلقيته، فقلت: بلغني عنك حديث: أنك تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله ﷻ يعطي عبده المؤمن بالحسنة ألف ألف حسنة**؟ قال أبو هريرة: لا؛ بل سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إن الله ﷻ يعطي ألفي ألف حسنة**». ثم تلا: ﴿يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:٤٠].

فقال: إذا قال: ﴿أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾. فمن يقدر قدره؟!

أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٦ و٥٢١-٥٢٢) وغيره. اهـ.

قلت: وسيأتي تخريج هذا الحديث والكلام عليه (ص٦٨-٧٠) فانظره غير مأمور.

- **الثالث: عبيد الله بن عمر العمري:**

عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قال في سوق من الأسواق: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة**».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٢٣٢/ ١٣١٧٥) ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٨/ ٢٨٠)، ومن طريقه وطريق غيره ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/ ٢٧٦-٢٧٧)، عن الحسن بن علي المعمري: ثنا عمرو بن أسلم الحمصي العابد: ثنا سلم بن ميمون الخوَّاص، عن علي بن عطاء، عنه به.

قلت: وهذا إسنادٌ واهٍ بمرة؛ لأن سلم بن ميمون الخوَّاص متروك؛ كما تدلُّ ترجمته في ميزان الاعتدال (٢/ ١٨٦-١٨٧)، ولسان الميزان (٣/ ٦٦) فلا يفرح به، ولا كرامة.

- **الرابع: أبو عبد الله الفراء:**

قال عن سالم نحو حديث محمد بن واسع، وبأخصر منه.

قال البخاري في التاريخ الكبير (٥٠/ ٤٣٠): قال ضرار: نا الدراوردي، عن أبي عبد الله الفراء، عن سالم؛ نحوه.

أي: نحو حديث محمد بن واسع الذي ساقه قبله.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علَّتان:

الأولى: أبو عبد الله الفراء هذا مجهول:

قال أبو حاتم الرازي، كما في الجرح والتعديل (٩/ ٤٠١): هو مجهول.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٥٤٦): مجهول.

الثانية: ضرار؛ هو ابن صرد: متروك.

وقد خفي أمر هذا الإسناد على محقق فضل التهليل وثوابه الجزيل، لابن البناء (ص٤٠)، فقال: والفراء هذا لم يرو عنه غير الدراوردي، ولم يذكر فيه البخاري شيئًا، وذكره ابن أبي حاتم عن أبيه؛ لكن نسبه القزاز، وقال: هو مجهول. [جرح (٤/ ٢/ ٤٠١)]، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٦٦٦)، فحديثه صالح للاعتبار. اهـ.

قلت: وأبو عبد الله الفراء مجهول؛ كما نصَّ عليه أبو حاتم والذهبي، والقول قولهما.

وأما توثيق ابن حبان؛ فلا يحتجُّ به؛ لأنه يوثق المجاهيل، كما لا يخفى على طلاب العلم الجادين.

ناهيك أن المحقق لم يتعرض لضرار، وهو ابن صرد؛ قال: البخاري: كما في الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢/ ٦١٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٠٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٧): متروك الحديث.

وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (١٤١/ ٣٢٦)، ونقله عنه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٢١)، والمزي في تهذيب الكمال (١٣/ ٣٠٥): متروك الحديث.

وقال في موضع آخر؛ كما في ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٨)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٠٥): ليس بثقة.

وقال يحيى بن معين؛ كما في الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٠٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٧): بالكوفة كذابان: أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضرار بن صرد.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

قلت: وهذا جرح مفسَّر من هؤلاء الأئمة الأعلام، وهو مقدَّم على التوثيق، كما لا يخفى.

الخامس: قال الذهبي في تلخيص المستدرك (١/ ٥٣٨): وله شاهد: ابن وهب: أخبرني عمر بن محمد بن زيد: حدثني رجل بصري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن جده مرفوعًا: «**من خرج إلى السوق، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حيٌّ لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبنى له بيتًا في الجنة**».

وخالف عبد الله بن وهب إسماعيل بن عياش؛ فرواه عن عمر بن محمد، عن سالم به؛ بإسقاط الرجل البصري الذي لم يسم!

قلت: لكن إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين، وعمر بن محمد هذا مدني؛ فرواية ابن وهب هي المعروفة.

وذكر الدارقطني في العلل (٢/ ٥): أن هذا الرجل البصري، هو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير نفسه، فرجع الحديث إلى الطريق الأولى، فلا يستشهد بهذه.

*** الشواهد:**

الأول: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: وللحديث شاهد من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما به.

أخرجه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٩١٢/ ٤٠٨ ترتيب أبي طالب القاضي)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٤٥)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ١٠١٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٣٩) من طريق يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«من قال في السوق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيى ويميت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبنى له بيتًا في الجنة»**.

قلت: أُعلَّ هذا الإسناد بعلتين:

الأولى: قال الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٩١٢): سألت محمدًا[(١)] عن هذا الحديث؟

فقال: هذا الحديث منكر.

قلت له: من عمران بن مسلم هذا؟ هو عمران القصير؟

قال: لا؛ هذا شيخ منكر الحديث[(٢)].

قلت: إعلال البخاري -رحمه الله- الحديث بعمران بن مسلم؛ لأنه يفرِّق بين راوي هذا الحديث وبين عمران القصير.

وجوابه للترمذي -رحمه الله- يشعر بتوثيق القصير دون هذا.

وتبع البخاريَّ في هذا التفريق: ابن أبي حاتم، فذكر في الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٤-٣٠٥/ ١٦٩٠) ترجمة عمران بن مسلم القصير، ثم ذكر بعده (٦/ ٣٠٥/ ١٦٩١) ترجمة

---

(١) يعني: البخاري.

(٢) رانظر: التاريخ الكبير (٦/ ٤٢٩)، والتاريخ الأوسط (٢/ ١٠٧)، والضعفاء الصغير (ص٤٦٧)، وتلخيص المستدرك (١/ ٥٣٩).

عمران بن مسلم الذي روى عنه يحيى بن سليم الطائفي، مشيرًا إلى حديثنا هذا، وقال عن الذي يروي عنه الطائفي: هو منكر الحديث، شبه المجهول.

وفرق بينهما أيضًا ابن أبي خيثمة، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وابن عدي، والعقيلي، كما في تهذيب التهذيب (٨/ ١٣٨).

وانظر الكامل (٥/ ١٧٤٥-١٧٤٦)، والضعفاء الكبير (٣/ ١٠١٧-١٠١٨).

وهذا التفريق قد خولفوا فيه؛ فقد قطع بالتسوية بينهما الإمام الدارقطني، فقال في العلل (٤/ ٥٧/ أ) -بعد أن ذكر مقالة البخاري-: هو عندي عمران القصير، ليس فيه شك[1].

وظاهر كلام ابن حبان يوحي بالتسوية بينهما، حيث قال في كتاب المجروحين (٢/ ١٠٤-١٠٥): عمران بن مسلم القصير المنقري، كنيته أبو بكر، من أهل البصرة.

يروي عن: عبد الله بن دينار، والحسن، روى عنه: البصريون، والغرباء، فأما رواية أهل بلده عنه؛ فمستقيمة، تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه الغرباء؛ مثل: سويد بن عبد العزيز، ويحيى بن سليم، وذويهما؛ ففيه مناكير كثيرة، فلست أدري؛ أكان يدخل عليه، فيجيب؟ أم تغير حتى حمل عنه هذه المناكير؟

على أن يحيى بن سليم، وسويد بن عبد العزيز جميعًا يكثران الوهم والخطأ عليه، ولا يجوز أن يحكم على المسلم بالجرح، وأنه ليس بعدل؛ إلا بعد السبر.

بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روى عنه ممن ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاج بما رواه عن الثقات.

---

(١) ونقل عبارته هذه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٨/ ١٣٨)، وفيه: هو هو بغير شك.

على أن له مدخلاً في العدالة في جملة المتقنين، وهو ممن أستخير الله فيه.

وذكر نحو هذا الكلام في كتابه الثقات (٧/ ٢٤٢).

فكلام ابن حبان صريح -أو كالصريح- في التسوية بينهما، وسيأتي (ص٤٧) أنه سوى بينهما تصريحًا لا تلميحًا.

واحتمله الحافظ في التقريب (٧٥٢/ ٥٢٠٣)، فقال: عمران بن مسلم المنقري -بكسر الميم، وسكون النون-، أبو بكر القصير، البصري؛ صدوق، وربما وهم، قيل: هو الذي روى عن عبد الله بن دينار، وقيل: بل هو غيره ....

ثم رأيته سوَّى بينهما في موضع آخر من الكتاب نفسه؛ بعد عشر تراجم من هذا الموضع، فقال (٧٥٣/ ٥٢١٢/ ٢): عمران القصير؛ هو ابن مسلم تقدم.

فأحال -كما ترى- على ترجمة عمران بن مسلم، مما يعني: أنهما ترجمة واحدة عند الحافظ.

وهذا هو الذي قرره الإمام المزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٦٧).

وهو الذي تطمئن إليه النفس، وتؤيده القرائن، ومن المقرر عند أهل العلم: أن المثبت مقدَّم على النافي.

وعمران بن مسلم القصير هذا، فيه كلام يسير لا ينزل حديثه عن درجة الحسن.

قال يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي؛ كما في الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٤-٣٠٥): كان مستقيم الحديث.

وقال الإمام أحمد بن حنبل في العلل (٢/ ٢٩٧/ ٢٣١٩)، وعنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٥٢): ثقة.

وقال أبو داود السجستاني في سؤالات أبي عبيد الآجري (١/ ١٦٩/ ٧٤): حدث عنه يحيى القطان؛ ثقة.

وقال يحيى بن معين؛ كما في تاريخ الدوري (٢/ ٣٤٩/ ٣٣٧٦): عمران بن مسلم القصير ثقة، يحدث عنه يحيى بن سعيد القطان.

وقال (٢/ ٤٣٩/ ٤٢٣٧): ليس به بأس.

وقال في سؤالات ابن الجنيد (٢٨٢/ ٤١): ليس بشيء!.

وقال النسائي؛ كما في تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٥٢): ليس به بأس.

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/ ١٢٦): ثقة.

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٥): لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٤٢)، وقال: إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير.

وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٤٦): ولعمران القصير غير ما ذكرت، وهو حسن الحديث، وإنما ذكرته لأجل أنه يروي أشياء لا يرويها غيره، ويتفرد عنه قوم بتلك الأحاديث، وهو ممن يكتب حديثه.

وقد ردَّ عليه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٢٥) فقال: وذكره ابن عدي في كامله، واستنكر له أحاديث، وساقها، وعندي أنها قوية.

وعلى الرغم من تفريق ابن عدي بينهما؛ فقد قال في عمران بن مسلم، وفي ترجمته ساق حديث السوق (٥/ ١٧٤٥): ولعمران بن مسلم المكي غير ما ذكرت عن عبد الله ابن دينار وعن غيره، وهو عندي ممن يكتب حديثه.

وتجاسر العقيلي، فأورده في الضعفاء (٣/ ١٠١٧-١٠١٨)؛ فوثب عليه الذهبي رادًّا قوله، مستنكرًا فعله، فقال في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٤٣): ثقة، تناكد العقيلي وأورده.

حتى إن جرحه وقف غُصَّة لم يستطع ابن حبان أن يتجرعها، رغم إيراده إياه في المجروحين كما سبق، فلم يلبث أن ذكره في مشاهير علماء الأمصار (٢٤٣/ ١٢١٥): عمران القصير، وهو عمران بن مسلم المنقري، أبو بكر، من المتقنين، ليس في أحاديثه التي رواها بالبصرة إلا ما في أحاديث الناس، ما حدث بمكة فيها مناكير كثيرة، كأنه يحدثهم بها من حفظه، فكان يهم في الشيء بعد الشيء، سماع يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز عنه كان بمكة، فأنت ترى أن ابن حبان قرر أن عمران بن مسلم، هو عمران القصير، وهو كما تبيَّن لك في ترجمته حسن الحديث، على أقل أحواله، لا شك في ذلك.

ولذلك فحمل الوهم والخطأ على غيره أولى، وهو ما رجَّحه الدارقطني؛ كما سيأتي.

فبهذا يسلم الإسناد من التعليل بعمران.

الثانية: قول ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٨١): وهذا الحديث هو خطأ، إنما أراد عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير-، عن سالم، عن أبيه؛ فغلط، وجعل بدل عمرو: عبد الله بن دينار، وأسقط سالمًا من الإسناد.

قال أبو محمد: حدثنا بذلك محمد بن عمار قال: حدثنا إسحاق بن سليمان، عن بكير بن شهاب الدامغاني، عن عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ وذكره[1].

(١) وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٦٨)، وقال: وعمرو بن دينار المذكور في هذا الإسناد هو قهرمان آل الزبير، بصري ضعيف، يكنى: أبا يحيى.

ووافق الدارقطني ابن أبي حاتم في التعليل؛ ولكنه حمل الخطأ في الحديث، وعصب الجنابة بيحيى بن سليم الطائفي، فقال في العلل (٤/ ٥٧/ أ): وهم فيه، وكان كثير الوهم في الأسانيد، وخالفه بكير بن شهاب الدامغاني، ويوسف بن عطية الصفار.

ثم ساق الإسناد الذي ذكره ابن أبي حاتم.

قلت: تعليل ابن أبي حاتم الحديث بعمران غير متفق مع حجته التي ساقها، وهي إسناده إلى بكير بن شهاب الدامغاني؛ لأن الدامغاني هذا متروك الحديث.

قال ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٦٨): منكر الحديث.

ثم قال (٢/ ٤٦٩): وبكير بن شهاب هذا هو قليل الرواية، ولم أجد في المتقدمين فيه كلامًا، ومقدار ما يرويه فيه نظر.

وله غير ما ذكرت، ولم أجد أنكر من الذي ذكرته، وحديث عمرو بن دينار: [«من دخل السوق»] فهو مشهور عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وبكير هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.

وأقرَّه الذهبي في الميزان (١/ ٣٤٩).

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١٧٧/ ٧٦٦): منكر الحديث.

قلت: وكذلك تعليل الدارقطني للحديث غير مُسلَّم؛ حيث اعترض برواية الدامغاني، وعضدها برواية يوسف بن عطيَّة الصفار! مع أن الصفار هذا متروك الحديث؛ كالدامغاني، وأشد.

قال أبو داود في سؤالات أبي عبيد الآجري (١/ ٣٧٥-٣٧٦/ ٦٩٦)، وعنه المزي في تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٦)، والحافظ في تهذيبه (١١/ ٤١٩)، ويحيى بن معين؛ كما

في تاريخ الدوري (٢/ ٦٨٥ و٤/ ٨٧و٢٠٩)، ونقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٦)، وابن شاهين في كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (١٩٨/ ٧٠٦)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦١٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ١٥٥٧)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٥)، وغيرهما: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٧) والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٣٨٧)، والتاريخ الأوسط (٢/ ١٦٠)، ونقله عنه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦١٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ١٥٥٦-١٥٥٧)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٦): منكر الحديث.

وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (٢٤٦/ ٦٤٦)، وعنه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦١٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٦): متروك الحديث.

وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٧٣/ ٥٦٩)، وأبو بشر الدولابي؛ كما في تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٦)، والحافظ ابن حجر في التقريب (١٠٩٤/ ٧٩٣٠): متروك الحديث.

وقال الجوزجاني في أحوال الرجال (١١٨/ ١٩٣): لا يحمد حديثه.

وقال ابن حبان في كتاب المجروحين من المحدثين (٢/ ٤٨٧): كان ممن يقلب الأحاديث، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، ويحدث بها لا يجوز الاحتجاج به بحال.

قلت: وهو ممن أجمع أهل العلم بالنقل على ضعفه؛ قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٧٦٣): مجمع على ضعفه.

وبذلك تبيَّن: أن الدامغاني والصفَّار متروكان؛ فلا يكتب حديثهما ولا يستشهد بهما، ولا كرامة؛ إلا على جهة التعجب!

ولا شك أن عمران القصير، والراوي عنه يحيى بن سليم خير منهما بكثير.

وقد جاء حديث ابن عمر رضي الله عنهما من طريق آخر عن عبد الله بن دينار، عنه به.

أخرجه الحاكم (١/ ٥٣٩) من طريق مسروق بن المرزبان: ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن حسَّان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من دخل السوق، فباع فيها واشترى، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبنى له بيتًا في الجنة»**.

قال الحاكم: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والله أعلم، تابعه عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار.

وتعقَّبه الذهبي، فقال: مسروق بن المرزبان؛ ليس بحجة ... وقال البخاري: عمران؛ منكر الحديث.

قلت: اعتراض الذهبي بقول البخاري عن عمران بن مسلم: منكر الحديث، مضى عنه الجواب، وتبيَّن فيه الصواب.

وأما اعتراضه على هذه الطريق، وغمز راويها مسروق بن المرزبان بأنه: ليس بحجة؛ فمردود بقوله في الميزان (٤/ ٩٨): صدوق معروف.

وقال في المغني في الضعفاء (٢/ ٦٥٤): صدوق.

وقال في الكاشف (٣/ ١٢١): وثِّق.

وقال الحافظ في التقريب (٩٣٥/ ٦٦٤٧): صدوق له أوهام.

قلت: لقد اتفق هذان الحافظان على أنه صدوق، ولكنه كغيره يخطئ، فكان ماذا؟!

ومن تأمل ترجمته؛ وجد الأمر كما قالا.

قال الحافظ محمد بن صالح؛ كما في تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٢): صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٠٦).

وروى عنه أبو زرعة الرازي، كما في تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١١٢)، وهو لا يروي عادة إلا عن ثقة عنده؛ كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢/ ٤١٦)، فقال: فمن عادة أبي زرعة ألاَّ يحدث إلا عن ثقة.

وأما قول أبي حاتم الرازي؛ كما في الجرح والتعديل (٨/ ٣٩٧) لابنه، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥٩)، والحافظ ابن حجر في تهذيبه (١٠/ ١١٢): ليس بقوي، يُكتب حديثه.

مع أنه روى عنه؛ كما في المصادر المتقدمة!

أقول: أما قوله؛ فهو تليين منه لمسروق، لا ينزل بحديثه عن مرتبة الاحتجاج، ولا يفيد الضعف الذي يردُّ به الخبر، وإنما هو حسن الحديث؛ كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر، وهو كما لا يخفى على طلاب العلم مفسِّر أقوال أبي حاتم، ومن المعلوم بداهة أن أبا حاتم من المتشددين؛ كما لا يخفى على الجادين.

فهذا الإسناد حسن لذاته، فجميع رواته ثقات؛ غير مسروق بن المرزبان هذا فإنه صدوق.

*** تنبيه:**

قال مؤلف رسالة بذل الجهد (ص٣٥-٣٦): مسروق بن المرزبان، قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام (٥٢٨).

وقد أخطأ بذكر عبد الله بن دينار في الإسناد؛ فقد رواه جماعة عن هشام بن حسان، فقالوا: عمرو بن دينار.

رواه عبد الله السهمي عند الطبراني في الدعاء (٢/ ١١٦٦)، وفضيل بن عياض عند أبي نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٨٠)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٨٦) وعبد الأعلى ابن سليمان عند الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٣١٩)، وسويد بن سعيد؛ كما ذكره الدارقطني في العلل (٢/ ٤٩).

كلهم عن هشام بن حسان، عن عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير-، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

ويحيى بن سليم الطائفي، نزيل مكة؛ صدوقٌ سيئ الحفظ (٥٩١).

وعمران بن مسلم فرّق البخاري بينه وبين عمران بن مسلم القصير، وتابعه على ذلك ابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، ويعقوب بن سفيان، وابن عدي، والعقيلي، والذهبي في المغني (٢/ ٤٨٠)، وقال: عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار.

قال البخاري: منكر الحديث. انظر: التهذيب (٨/ ١٣٨).

وهذه الرواية معلولة أيضًا -وساق حجة ابن أبي حاتم-.

قلت: هذا الكلام يدل على أن كاتبه مبتدئ في هذا العلم، وأنه لا علم عنده بالقواعد

العلمية الحديثية، وأنه ينقصه الخبرة في هذا العلم والتضلع فيه، وأنه بحاجة إلى مزيد من الصبر والتريث؛ لهضم القواعد الحديثية؛ لتوضع في مواضعها التي قررها لها أئمة الصنعة.

* **والجواب من وجوه:**

١- إعلاله رواية عمران بن مسلم بقول أبي حاتم؛ تقدَّم الجواب المفصَّل عنه.

٢- اعتراضه برواية الجماعة المذكورين: فضيل بن عياض، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الأعلى بن سليمان، وسويد بن سعيد على رواية مسروق بن المرزبان، وأنه خالفهم؛ غير مستقيم في الجملة والتفصيل.

أما من حيث الجملة؛ فهو لم يبيِّن قول أهل العلم فيهم، حتى يتبيَّن أنهم فوق مسروق بن المرزبان، حتى يصح ادِّعاء المخالفة، ثم الحكم عليها بالشذوذ أو النكارة، حسب حكمه على مسروق بن المرزبان.

ولم يثبت صحة الطرق إليهم حتى يتم اعتمادها، وقد اعتمدها دون ذلك.

* **أما التفصيل؛ فدونك إياه:**

أ- رواية فضيل بن عياض:

قال ابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٨٦): حدثنا عبد الله بن زيدان: ثنا يحيى بن طلحة اليربوعي: ثنا فضيل بن عياض، عن هشام بن حسان، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن ابن عمر. وذكره مرفوعًا.

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ آفته يحيى بن طلحة، وهو ابن أبي كثير اليربوعي.

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ١٦٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (٢٥٣/ ٦٧٢): ليس بشيء.

وكذَّبه علي بن الحسين بن الجنيد؛ كما في التهذيب (١١/ ٢٣٤)[1].

وخطَّأه الصغاني؛ كما في المصدر السابق.

وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٦٤)، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٨٩)، وقال: كان يغرب عن أبي نعيم وغيره.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٧): صويلح الحديث، وقد وثق.

واكتفى في المغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٨/ ٦٩٩٥) بقول النسائي.

وقال الحافظ في التقريب (١٠٥٨/ ٧٦٢٣): لين الحديث.

فإن قيل: تابعه محمد بن يحيى المكي: حدثنا فضيل بن عياض به.

أخرجه أبو محمد -عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان- الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ الأنصاري في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٧٣-١٧٤)، ومن طريقه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ١٨٠): حدثنا عبد الله بن بندار الضبي قال: ثنا محمد ابن يحيى المكي قال: ثنا فضيل بن عياض به.

قلت: عبد الله بن بندار؛ مجهول، ترجم له أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٦٠)، وقال: كان من الصالحين، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين.

فمثله لا يحتج به.

ب- رواية عبد الأعلى بن سليمان:

قال الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٨٦): أخبرنا

---

(١) قال الذهبي في الميزان (٤/ ٣٨٧): أفحش علي بن الجنيد، فقال: كذب وزوَّر.

القاضي أبو عمر الهاشمي: حدثنا أبو العباس محمد بن الأثرم: حدثنا أحمد بن يحيى السوسي: حدثنا عبد الأعلى بن سليمان: حدثنا هشام بن حسان به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الأعلى بن سليمان هذا ذكره الخطيب في تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣٤٩-٣٥٠) برواية جمع عنه؛ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٥٣٠): عبد الأعلى بن سليمان، عن الهيثم بن جميل بخبر باطل في الأيام البيض، لعلَّه آفته؛ لكن رواه عنه مجهول أيضًا[1].

وهذه إشارة من الذهبي أنه مجهول.

لكن؛ ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٤٠٨)، ولم يذكر من الرواة عنه سوى عبد الله ابن محمد الغبري! فهو مستور الحال، والله أعلم.

ت- رواية سويد بن سعيد التي ذكرها الدارقطني في العلل (٢/ ٤٩).

قلت: سويد بن سعيد -مع إخراج مسلم له- فيه كلام كثير؛ يدل على أنه سيئ الحفظ، ومختلط، ومدلس.

قال الذهبي في المغني (١/ ٢٩٠): له مناكير. قال أبو حاتم: صدوق[2].

وقال أحمد: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: عمي، وكان يقبل التلقين، وقوَّاه الدارقطني[3].

---

(١) قال الحافظ في لسان الميزان (٣/ ٣٨١): الآفة في الحديث المذكور ممن بعده.

قلت: هو المجهول المشار إليه في كلام الذهبي.

(٢) لكنه وصفه بأنه كثير التدليس. الجرح والتعديل (٤/ ٢٤٠).

(٣) سؤالات السهمي (٢١٦-٢١٧/ ٢٩٣).

وقال الحافظ في التقريب (٤٢٣/ ٢٧٠٥): صدوق في نفسه؛ إلا أنه عمي، فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول.

وقال البخاري في التاريخ الأوسط (٢/ ٢٦٢-ط. دار الصميعي): فيه نظر؛ كان أعمى، يلقن ما ليس من حديثه(١).

(١) أوردت قول البخاري فيه -وهو ليس من منهجي في هذه الترجمة؛ لأني اقتصرت على خلاصة أقوال الجرح والتعديل، والتي جمعها الحافظان: الذهبي، وابن حجر؛ لحادثة طريفة تدل على غربة هذا العلم، رغم كثرة الأدعياء، وبخاصة ممن يحملون شهادات الماجستير، والدكتوراه، وتبيَّن كذلك شؤم التقليد.

وذلك أنني أثناء جرد مصادر ترجمة سويد بن سعيد للوصول إلى قول محكم فيه، رأيت أن محققي بعضها يعزون كلمة البخاري إلى التاريخ الصغير -وهي تسمية خطأ، والصواب، أنه الأوسط، وانظر مقدمة التاريخ الأوسط، ط. دار الصميعي- (٢/ ٣٧٣- ط. دار المعرفة)، وانظر:

١- تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٤٧)، حاشية (٢).

٢- سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٠).

٣- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني (٢٩٣).

فلما انتهى بي المطاف إلى التاريخ الأوسط والمطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير، رجعت إلى الجزء والصفحة التي ذكرها هؤلاء، فلم أجد شيئًا يذكر عن سويد بن سعيد، فنظرت في فهرس التراجم والأعلام (٢/ ٤١٠)، فوجدت المفهرس يشير إلى الجزء والصفحة نفسها؛ فعدت مرة أخرى وثالثة، حتى خيل إلي أنني واهم، وبخاصة أنني أمام جمع من الدكاترة، يشيرون إلى الجزء والصفحة نفسها؛ فكان لابد من التنقيب عن مظان ترجمة سويد من الكتاب نفسه، فوجدتها (٢/ ٣٤٣).

فعلمت أن هؤلاء الدكاترة المحققين قلَّدوا دكتورًا مفهرسًا لا يعرف من علم الحديث إلا فهرسته، وليته يتقنها!! عندئذٍ تذكرت كلمة الإمام الكبير، الحافظ الذهبي، والتي أوردها أثناء ترجمة أبي بكر الصديق ﷺ في تذكرة الحفاظ (١/ ٤):

=

ولحديث ابن عمر هذا طرق؛ لكنها لا يفرح بها، وإنما أسوقها للمعرفة:

١- طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعًا.

أخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم (١/ ١٥٨/ ٣٠٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فإن عبد الرحمن بن زيد هذا متروك.

٢- طريق خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر به.

أخرجه إسماعيل بن محمد الصفار في جزء فيه من حديث عبد الله بن أيوب المخرمي (٢٤٢/ ٤٠)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١/ ٢٨٥/ ٥٥٤): ثنا عبد الله بن أيوب المخرمي: ثنا علي بن يزيد الصدائي، عن خارجة به.

قلت: وهو إسناد كسابقه؛ لأن خارجة بن مصعب متروك.

ولذلك؛ فإنهما لا يتقويان ببعضهما، ولا يستشهد بهما، ولا كرامة.

=

.. وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله؛ فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك؛ فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت لا أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب.

ويزداد عجبك أيها القارئ إذا علمت أن المادة العلمية في الجزء الثاني من الكتاب المشار إليه تنتهي عند صفحة (٣٦٧)؛ أي: أن صفحة (٣٧٣) ضمن الفهارس!

ولا تقولنَّ: اختلاف طبعات، فإن الطبعة هي هي، بالمقارنة مع ثبت المراجع المذكور في بعض تلك الكتب!

ولا تقولن: خطأ مطبعي، فإن الأربعة لا تنقلب سبعة!

وإنما قل: العجلة، والتقليد، و ...!

الثاني: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

وروي الحديث أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: «**من قال حين يدخل السوق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، والله أكبر، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله؛ كتب الله له ألفي ألف حسنة، ومحا عنه ألفي ألف سيئة، ورفع له ألفي ألف درجة**».

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢٤١-٢٤٢/ ١٨٤ بتحقيقي): حدثني أحمد بن زهير: حدثنا عمر بن الخطاب -أبو حفص التنيسي-، عن صدقة، عن الحجاج بن أرطاة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك بن مزاحم، عنه به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، ومتنٌ منكر؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: نهشل بن سعيد هذا؛ متروك، متهم بالكذب.

قال أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن راهويه؛ كما في الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٦)، والتاريخ الأوسط (٢/ ١٤٩)، وكتاب المجروحين (٢/ ٣٩٤)، والضعفاء الكبير (٤/ ١٤٣٤)، والكامل (٧/ ٢٥٢١)، والمدخل إلى الصحيح (١/ ٢٥٠)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٢)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٧٥): نهشل كذاب.

وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (٢٣٨/ ٦٢٨): متروك الحديث.

وقال في موضع آخر؛ كما في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣): ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٦)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣): ليس بقوي، متروك الحديث، ضعيف الحديث.

وقال يحيى بن معين في تاريخه (٢/ ٦١٠/ ١٦٨٩ - رواية الدوري)، وعنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٦)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥٢١)، وابن شاهين في كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (١٨٦/ ٦٥٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٢): ليس بشيء.

وقال أيضًا (٢/ ٦١٠/ ٤٧٧٥)، وعنه العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ١٤٣٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣): ليس بثقة.

وقال أبو داود السجستاني؛ كما في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٢): ليس بشيء.

وقال البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ١١٥)، والضعفاء الصغير (٢٤٠/ ٣٨٢): أحاديثه مناكير، وهو نيسابوري، قال إسحاق بن إبراهيم: كان نهشل كذابًا.

وقال الجوزجاني في أحوال الرجال (٢٠٤/ ٣٧٦)، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣): غير محمود في حديثه.

وقال ابن حبان في كتاب المجروحين (٢/ ٣٩٤)، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣): يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وقال أبو سعيد النقاش؛ كما في تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧٩)، والحاكم في المدخل إلى الصحيح (١/ ٢٥٠): روى عن الضحاك بن مزاحم الموضوعات.

وقال الذهبي في الكاشف (٣/ ١٨٥): واهٍ.

وقال الحافظ في التقريب (٩/١٠٠٩ /٧٢٤٧): متروك، وكذَّبه إسحاق بن راهويه.

الثانية: الحجاج بن أرطاة؛ صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعنه.

الثالثة: الانقطاع بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس.

وأما متنه؛ فمنكر من ناحيتين:

الأولى: التفرُّد بزيادة: «لا إله إلا الله، والله أكبر ...».

وهي لم ترد في شيء من الروايات المحفوظة من حديث السوق، أو غير المحفوظة.

الثانية: المخالفة في تقدير الأجر، حيث ذكر أنه ألفا ألف؛ والمحفوظ: ألف ألف.

ولذلك؛ فهو حديث إسناده مظلم، فلا يُفرح به، ولا يُكتب إلا على جهة التعجب والتحذير.

* * * * *

مع أقوال أهل العلم

جاءت أقوال لبعض أهل العلم تدل على ضعف بعض طرق حديث السوق، فاتَّخذها بعض طلبة العلم سُلَّمًا لردِّ حديث السوق جملة وتفصيلاً!

* أولاً: شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٧): فإذا تضمنت أحاديث الفضائل تقديرًا وتحديدًا؛ مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة، أو على صفة معينة؛ لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي.

بخلاف ما لو روي: مَنْ دخل السوق فقال: لا إله إلا الله؛ كان له كذا وكذا، فإن ذكر الله في السوق مستحبٌّ؛ لما فيه من ذكر الله بين الغافلين؛ كما جاء في الحديث المعروف: «**ذاكر الله في الغافلين؛ كالشجرة الخضراء بين الشجر اليابس**».

فأما تقدير الثواب المروي فيه؛ فلا يضرُّ ثبوته، ولا عدم ثبوته، وفي مثله جاء الحديث الذي رواه الترمذي: «**من بلغه عن الله شيء فيه فضل، فعمل به رجاء ذلك الفضل؛ أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن كذلك ...**».

فالحاصل: أن هذا الباب يُروى ويعملُ به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب ثم اعتقاد موجبه -وهو مقادير الثواب والعقاب- يتوقَّف على الدليل الشرعي.

قلت: هكذا يتبيَّن أن منهج شيخ الإسلام ابن تيمية عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال[(١)].

وقد فهم بعض الناس: أن ابن تيمية يضعف حديث السوق؛ لأنه صدَّره بصيغة التمريض: روي.

وهذا هو المتبادر؛ لكنه بيَّن أثناء كلامه أن الذكر في السوق مستحب، والاستحباب لا يثبت إلا بالدليل الشرعي، فكيف نقول: إن شيخ الإسلام يُليِّن حديث السوق؟!

فإن قيل: كيف صدَّره بصيغة التمريض الدالة على الضعف عند أئمة الصنعة؟

قلت: ابن تيمية لم يلتزم بذلك التزامًا لا يحيد عنه، ومن نظر في كتابه: «الكلم الطيب». علم ذلك.

ناهيك أنه ذكر حديث السوق في الكلم الطيب (ص ١١٧)، ولم يصدِّره بصيغة التمريض، وإنما بصيغة الجزم.

*** ثانيًا: ابن قيم الجوزية:**

قال ابن قيم الجوزية -رحمه الله- في المنار المنيف (ص٣٣-٣٥) بعد أن ذكره: فهذا الحديث معلول، أعله أئمة الحديث.

ثم ذكره من طريق أزهر بن سنان عند الترمذي، وقال: قال الترمذي: هذا حديث غريب وقد رواه عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير- عن سالم عن عبد الله (وذكر الحديث).

---

(١) وانظر: ما نقله شيخنا -رحمه الله- في مقدمته للكلم الطيب (ص٤٩-٥٤)، ومقدمة صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٥٧-٥٨)، وقد ضعف الحديثين الواردين في كلام ابن تيمية.

ثم قال: وقد رُوِيَ من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ لكنه معلول أيضًا.

وذكر تعليل ابن أبي حاتم، ثم ذكر أقوال أهل العلم في تضعيف قهرمان آل الزبير.

قلت: مضى الجواب عن هذه الاعتراضات، وابن قيم الجوزية لم يستوعب طرقه وشواهده.

ناهيك أن ابن القيم -رحمه الله- ذكر حديث السوق محتجًا به في موضعين من كتابه الموسوم «الوابل الصيب» (ص ٥٨، ١٨١).

فإن قيل: هذا تساهل في باب الفضائل.

قلت: هذا المنهج لم يُعرف عن ابن قيم الجوزية، فنسبته له تمحُّل.

*** ثالثا: الحافظ ابن حجر العسقلاني:**

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في فتح الباري (١١/ ٢٠٦): تنبيه: أكمل ما ورد من ألفاظ هذا الذكر في حديث ابن عمر، عن عمر رفعه: «**من قال حين يدخل السوق: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير ...**». الحديث.

أخرجه الترمذي وغيره، وهذا لفظ جعفر الفريابي في الذكر، وفي سنده لين، وقد ورد جميعه في حديث الباب على ما أوضحته مفرَّقًا؛ إلا قوله: «**وهو حيٌّ لا يموت**».

قلت: الحافظ يضعِّف رواية الترمذي، وهي كذلك، ولم يحكم على الحديث جملة، ومن المعلوم أن الحكم على الإسناد بالضعف أو الصحة لا يستلزم الحكم على المتن.

ولكن الحافظ يشير إلى قضية تخفى على منكري متن حديث السوق، وهو أن له نظائر في الصحيحين، وسيأتي تفصيلها بعد حين.

هذا فريق من العلماء.

وهناك فريق آخر، كابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٨١)، والبخاري؛ كما نقل عنه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٩١٢)، والدارقطني في العلل (٢/ ٤٩).

قلت: والجواب عن استنكارهم مبثوث في ثنايا هذه الرسالة.

وقسم ثالث كرر ما قاله السابقون، كالعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٣٢٤-٣٢٥)، وعلي القاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (٢٣٠-٢٣١/ ٩٠٦)، حيث ذكروا مقالة ابن قيِّم الجوزيَّة -رحمه الله-.

وقد تقدم الجواب عن مقالة ابن قيم الجوزية -رحمه الله- وغيره، وتوجيهها، والله أعلم بحقائق الحالات.

* * * * *

العلماء الذين أثبتوا الحديث

وهناك قسم آخر من أهل العلم أثبت الحديث وقوَّاه، منهم:

*** أولاً: البغوي:**

قال بعد أن أخرج الحديث بإسناده (٥/ ١٣٣): هذا حديث حسن غريب.

*** ثانيًا: المنذري:**

فقد ذكر الحافظ المنذري -رحمه الله- في الترغيب والترهيب (٢/ ٥٣١) حديث عمر بن الخطاب عند الترمذي، ثم قال: وإسناده متصل حسن، ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان خلاف، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به ...

قلت: في كلام المنذري -رحمه الله- نظر؛ فإن الإسناد الذي حكم عليه بأنه حسن ليس بحسن لذاته، وإنما هو حسن لغيره.

ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في تعليقه على الكلم الطيب (ص ١٧٠): وحسَّن إسناده المنذريُّ في الترغيب! وفيه نظر لا يتسع المجال لبيانه الآن.

وقد مضى تفصيل ذلك.

لكن الشاهد: أن المنذري حسَّن الحديث، فتدبَّر!

* ثالثا: الشوكاني:

قال الإمام الشوكاني -رحمه الله- في تحفة الذاكرين (ص١٧٩-١٨٠): قلت: ... والحديث أقل أحواله أن يكون حسنًا، وإن كان في ذكر العدد على هذه الصفة نكارة.

* رابعًا: شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-:

قال شيخنا محدث العصر الإمام الألباني -رحمه الله- في تخريج أحاديث الكلم الطيب (ص١٧٠): ... لكن الحديث حسن بمجموع طرقه[1].

وانظر: صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٥٨)، وتخريج كلمة الإخلاص (ص٦٤).

* * * * *

---

(١) قال شيخنا -رحمه الله- في الحاشية: وأقول: كنت اكتفيت في الطبعات السابقة بالإشارة إلى طرق هذا الحديث خشية أن يبادر من لا علم عنده إلى تضعيفه وقوفًا مع استغراب الترمذي إياه.

ثم تبين لي أن ما خشيته وقع مع الأسف؛ فقد رأيت الشيخ إسماعيل الأنصاري! في تعليقه على الوابل الصيب (ص١٠٠) في بحث له طويل -على خلاف عادته- ذهب إلى تضعيف الحديث بقهرمان آل الزبير، متجاهلاً الطريق الأولى التي نقلها هو عن الترمذي؛ فلم يتكلم عليها بشيء، ولا تعرض للطرق الأخرى، التي عند الحاكم، وزهد أحمد!!

وهي بلا شك تعطي للحديث قوة لا يجوز إنكارها، فالله المستعان.

تنبيه

لقد نقلت لك أقوال الفريقين من أهل العلم المحسِّنين للحديث، والمضعفين له؛ لتعلم أن شيخنا ناصر الدين الألباني -رحمه الله- ليس منفردًا في تحسين حديث السوق، كما صوَّر ذلك مؤلِّف رسالة بذل الجهد -هداه الله-، والأخ الكبير الشيخ مقبل ابن هادي الوادعي -رحمه الله- الذي قدَّم للرسالة المشار إليها -وإن لم يقصدا ذلك- حيث نصبا الخلاف بين شيخنا الألباني والأئمة السابقين من علمائنا؛ كأحمد، وابن معين، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

وخلاصة القول في هذا التنبيه: أن شيخنا ناصر الدين الألباني -رحمه الله- مسبوق بعلماء حسَّنوا حديث السوق، وهو الصواب الذي يؤيده البحث العلمي؛ كما هو في هذه الرسالة التي بين يديك.

* * * * *

في الباب

قال الحاكم في المستدرك (١/ ٥٣٩): وفي الباب: عن جابر، وأبي هريرة، وبريدة، وأنس -رضي الله عنهم أجمعين-، وأقربها بشرائط هذا الكتاب حديث بريدة بغير هذا اللفظ.

* أولاً: حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٧٩)، والروياني في مسنده (١/ ٧٩/ ٤٠)، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢٣٦-٢٣٧/ ١٨٢ بتحقيقي)، وأبو جعفر -محمد ابن عمرو بن البختري- الرزاز في جزء فيه ستة مجالس من أماليه عن شيوخه (١٠٩-١١٠/ ٣- رواية أبي نصر النرسي)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٢١/ ١١٥٧)، والأوسط (٥/ ٣٥٤/ ٥٥٣٤ و٣٧١/ ٥٥٨٩)، والدعاء (٢/ ١١٦٨/ ٧٩٤ و٧٩٥)، وتمام الرازي في فوائده (٢/ ٢٩-٣٠/ ١٠٤٥ أو ٤/ ٤٦٠-٤٦١/ ١٥٩٩ ترتيبه)، والحاكم (١/ ٥٣٩)، ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير (١/ ١٣٣/ ١٧٦)، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ١٢١/ ١٢٧٨)، والبيهقي في الدعوات الكبير (١/ ١٣٢/ ١٧٥) من طريق محمد بن أبان: حدثنا علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج إلى السوق قال: «**باسم الله، اللهم إني**

أسألك من خير هذه السوق، وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرِّ هذه السوق، وشرِّ ما فيها، وأعوذ بك أن أصيب فيها يمينًا فاجرة، أو صفقة خاسرة».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن علقمة بن مرثد إلا محمد بن أبان، ولا يُروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٧٨ و١٠/ ١٢٩): فيه محمد بن أبان الجعفي؛ وهو ضعيف.

وقال الحاكم: أقربها بشرائط هذا الكتاب حديث بريدة.

وتعقَّبه الذهبي في التلخيص (١/ ٥٣٩) بقوله: أبو عمر لا يُعرف، والمدائني متروك.

قلت: وليس كما قال؛ لأن المدائني -وهو محمد بن عيسى-، لم يتفرد به، بل توبع؛ فلا يعلُّ به.

وأبو عمر؛ هو: محمد بن أبان الجعفي، كما في التاريخ الكبير، وهو ضعيف.

قال يحيى بن معين؛ كما في تاريخ الدوري (٢/ ٥٠٣/ ١٥٩٦ و٢٧٧٧)، ونقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٢٠٠/ ١١٢٢): محمد بن أبان الجعفي؛ ضعيف الحديث.

وكذا نقل عنه ابن أبي شيبة، كما في المجروحين (٢/ ٢٧٠).

وقال أيضًا (٢/ ٥٠٣/ ٢٨٠٤): ليس حديثه بشيء.

وقال ابن حبان في كتاب المجروحين (٢/ ٢٧٠): كان ممن يقلب الأخبار، وله الوهم الكثير في الآثار.

وقال أبو طالب؛ كما في الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠): سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن أبان؟ فقال: كان يقول بالإرجاء، وكان رئيسًا من رؤسائهم، ترك الناس حديثه لأجل ذلك، وكان محمد بن الحسن -صاحب الرأي- يكثر عنه، وكان كوفيًّا جعفيًّا.

وقال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٧٩): محمد هذا لا يتابع عليه.

وقال في التاريخ الأوسط (٢/ ١١٩): أبو عمر؛ حديثه في الكوفيين، يتكلمون في حفظه، ولا يُعتمد عليه.

والحديث ضعَّفه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في الكلم الطيب (ص١٧٠).

*** تنبيه:**

ذهب الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٧/ ٨٠٠٠) إلى أن أبا عمر هو محمد ابن عمر، وأقرَّه الحافظ في لسان الميزان (٥/ ٣٣٩).

وهو وهم منهما -رحمهما الله-، يؤيده: أنه ورد عند الحاكم والبيهقي في سندهما: حدثنا شعيب بن حرب؛ قال: حدثنا جار لنا يكنى أبا عمر، عن علقمة بن مرثد.

وعندما ذكر البخاري محمد بن أبان هذا في التاريخ الكبير؛ أثبت أنه جار لشعيب ابن حرب؛ فتدبر.

*** تنبيه ثان:**

وقع في المستدرك، وتلخيصه، كنية محمد بن أبان: أبو عمرو -بواو بعد الراء- وهو خطأ؛ لما يأتي:

١- لأنه على الجادة في النسخ الخطية للمستدرك.

٢- أن البيهقي رواه عن الحاكم بالسند نفسه، وفيه: أبو عمر؛ كما في التاريخ الكبير.

ثم رأيته بعدُ وقع كذلك أيضًا في كتاب المجروحين، لابن حبان (٢/ ٢٦٩)، فالله أعلم بالصواب.

*** ثانيًا: حديث علي بن أبي طالب ﷺ:**

قال علي ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «**السوق دار سوء وغفلة، فمن سبَّح فيها تسبيحة؛ كتب الله له بها ألف ألف حسنة؛ ومن قال: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ كان في جوار الله ﷻ حتى يمسي**».

عزاه المتقي الهندي في كنز العمال (٤/ ٢٨) إلى الديلمي، وقال (٤/ ١٢٦): وفيه عمرو بن شمر؛ متروك.

قلت: وفي ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨): قال الجوزجاني: زائغ كذاب، وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة! ويروي الموضوعات عن الثقات.

*** ثالثا: حديث عبد الله بن عمرو ﷺ:**

أخرجه البغوي في شرح السنة (٥/ ١٣٣/ ١٣٣٩): أخبرنا عبد الواحد المليحي: أنا أبو منصور السمعاني: أنا أبو جعفر الريَّاني: أنا حميد بن زنجويه: أنا عثمان بن صالح السهمي: أنا ابن لهيعة، عن أبي قبيل -حيي بن هانئ- المعافري المصري، عن عبد الله ابن عمرو بن العاص ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «**من ذكر الله في السوق مخلصًا عند غفلة الناس، وشغلهم بما هم فيه؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، وليغفرن الله له يوم القيامة مغفرة لم تخطر على قلب بشر**».

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في حيي بن هانئ، وحديثه ذلك لا ينزل عن درجة الحسن، وفي التقريب: صدوق يهم.

وعثمان بن صالح السهمي: صدوق؛ كما في التقريب.

وأما ما يخشى من ضعف ابن لهيعة -لاحتراق كتبه واختلاطه-؛ فهو مأمون هنا، فالراوي عنه -عثمان بن صالح السهمي- سمع منه قبل احتراق كتبه؛ قاله ابن سيد الناس في النفح الشذى (٢/ ٨٠٣).

وهذا الحديث هو أقوى ما جاء في هذا الباب.

❊ رابعًا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه أحمد (١٦/ ٤٤٢-٤٤٣/ ١٠٧٦٠): ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث: ثنا سليمان بن المغيرة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي عثمان النهدي قال: بلغني عن أبي هريرة أنه قال: بلغني أن الله عز وجل يعطي عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة.

قال أبو عثمان النهدي: فقضي أني انطلقت حاجًا -أو معتمرًا- فلقيته، فقلت: بلغني عنك حديث أنك تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إن الله عز وجل يعطي عبده المؤمن بالحسنة ألف ألف حسنة**؟!. قال أبو هريرة: لا؛ بل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **إن الله عز وجل يعطيه ألفي ألف حسنة**». ثم تلا: ﴿يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠]. فقال: إذا قال: ﴿أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ فمن يقدر قدره؟!».

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٢٥٠-٢٥١/ ٣٥٧١٠): ثنا أبو خالد الأحمر، عن داود بن قيس، وأحمد (١٣/ ٣٢٧-٣٢٨/ ٧٩٤٥)، والطبري في جامع البيان (٧/ ٣٥-٣٦)، عن يزيد بن هارون؛ كلاهما عن علي بن زيد بن جدعان به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في الصحيحة (٧/ ١/ ٣٨٩-٣٩١): ورجاله ثقات؛ غير علي بن زيد -وهو ابن جدعان-؛ فيه ضعف من قبل حفظه، وقد أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: صالح الحديث.

وقال الحافظ: ضعيف.

ورمزا له بأنه روى له مسلم، فأطلقا! وإنما روى له مقرونًا بثابت البناني؛ كما في الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٣٥٨-٣٥٩).

قلت: فمثله صالح للاستشهاد به، ولعله مراد الذهبي، والله تعالى أعلم.

على أنه قد توبع، وإن كانت متابعة واهية؛ ولكنها إن لم تنفع فلا تضر، فلنذكرها إذن:

قال ابن كثير في تفسيره -عقب رواية أحمد-: حديث غريب، وعلي بن زيد بن جدعان عنده مناكير؛ لكن رواه ابن أبي حاتم من وجه آخر، فقال: ...

قلت: فساق إسناده إلى محمد بن عقبة الرفاعي، عن زياد الجصاص، عن أبي عثمان النهدي به نحوه.

وسكت عنه ابن كثير؛ لظهور ضعفه؛ فإن زيادًا هذا -وهو ابن أبي زياد الجصاص- ضعيف اتفاقًا، لم يوثقه أحد سوى ابن حبان؛ فإنه ذكره في الثقات (٦/ ٣٢٠)، ومع ذلك فإنه قال: ربما وهم.

ومحمد بن عقبة ليس بالمشهور، قال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٣٦): سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ.

ثم قال ابن كثير: وفي معنى هذا الحديث: ما رواه الترمذي وغيره من طريق عمرو

ابن دينار، عن سالم، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: أن رسول الله ﷺ قال: «من دخل السوق ...». الحديث.

قلت:

وسكت عنه؛ فكأنه أشار بذلك إلى تقويته، بما قدمه قبله من حديث أبي هريرة بطريقيه عنه، والله أعلم. اهـ.

* خامسًا: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٨١/ ٨٨٩٥)، والدعاء (٢/ ١١٦٨-١١٦٩/ ٧٩٦): ثنا علي بن عبد العزيز البغوي: ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين الملائي: ثنا سفيان الثوري، عن أبي حصين -عثمان بن عاصم- الأسدي، عن عبد الله بن أبي الهذيل، عن سليم بن حنظلة، أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أتى سدة السوق، فقال: «اللهم إني أسألك من خيرها وخير أهلها، وأعوذ بك من شرها وشر أهلها».

قلت: وهذا موقوف حسن الإسناد، ورجاله كلهم ثقات معروفون، غير سليم بن حنظلة هذا، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١٢٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٢١٢)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

لكن روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان (٤/ ٣٣١) وقال له ابن مسعود رضي الله عنه: أنت إمامنا؛ فهو ممن تطمئن النفس إلى حديثه، لاسيما وهو من كبار التابعين.

ولذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٢٩): ورجاله رجال الصحيح؛ غير سليم بن حنظلة، وهو ثقة.

❋ سادسًا: مرسل أبي صالح ذكوان السمان:

أخرجه الدارقطني في غرائب مالك، كما في لسان الميزان (٦/ ١٠): ثنا محمد بن فارس ابن حمدان: ثنا سلام بن محمد بن ناهض: ثنا مخلد بن القاسم: ثنا أبو مقاتل السمرقندي، عن مالك، عن سُمَي -مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث-، عن أبي صالح به.

قال الدارقطني: مرسل، وهو غير محفوظ عن مالك، ولا عن سمي، ومخلد ضعيف ومن دونه.

قلت: وأبو مقاتل السمرقندي هذا -واسمه: حفص بن سلم-؛ كذبه وكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وقال السليماني: حفص بن سلم في عداد من يضع الحديث.

وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٥٧٧): أحد التلفى.

وقال في المغني في الضعفاء (١/ ١٧٩/ ١٦١٤): واهٍ بمرة.

وكان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديدًا، ويضعفه بمرة، وقال: كان لا يدري ما يحدث به.

وقال ابن حبان: كان صاحب تقشف وعبادة؛ لكنه يأتي بالأشياء المنكرة التي يعلم من كتب الحديث أنه ليس لها أصل يرجع إليه.

وقال ابن عدي: ليس هو ممن يعتمد في رواياته.

انظر: كتاب المجروحين من المحدثين (١/ ٣١٣/ ٢٥٥)، والكامل (٢/ ٨٠٠-٨٠١)، والميزان (١/ ٥٥٧-٥٥٨).

حديث السوق دراية

رفع
أبو جرير
حذيفه بن محمد السلفي
كان الله له

حديث السوق دراية

لقد وجَّه بعض العلماء النقد إلى حديث السوق دراية، حيث استنكروا الثواب العظيم الوارد فيه على تلك الصفة.

قلت: ولو استحضر الناقد أمورًا؛ لما تعجَّل في ردِّه:

١- أن الجرأة في ردِّ الأحاديث الصحاح من جهة المعنى، أمر في غاية الخطورة، للأسباب التالية:

أ- أن الرسوخ في معرفة علل المتن لا يتأتى إلا للراسخين الذين فهموا وهضموا أسرار الشريعة وقواعدها الكلية بالسبر والاستقراء.

ب- أن كثيرًا من الردِّ مبنيٌّ على معانٍ انقدحت في ذهن الرادِّ، ولعله لم يوفَّق للصواب في فهمه، فكم من آية وحديث ظنَّ متوهم معارضتها لآية أخرى أو حديث آخر، فتعجَّل في رده، أو شكَّك فيه، زعمًا أن الدين لا يناقض بعضه بعضًا، وخفي على الرَّادِّ المسكين أن التناقض في عقله وفهمه، لا في حقيقة الأمر؛ لأنه ما إن يأتيه عدول الأمة الذين ينفون عن الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ويبيِّنون وجه التوافق؛ إلا وينتفي ما ورد عليه من ظنِّ التناقض.

ولذلك؛ لو ردَّ الذين عجزوا عن إدراك بعض المعاني الصحيحة الأمر لأهله؛ لعلمه الذين يستنبطونه منهم.

٢- أن هذا الأجر العظيم الوارد إنما هو في شأن الكلمة الطيبة -كلمة التوحيد والإخلاص، ومفتاح الجنة-، التي هي أعظم الكلام وأفضله؛ لذلك: فإن أجرها أعظم الأجر وأفضله؛ لأن الجزاء من جنس العمل.

ولهذا المعنى أشار الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- في كلمة الإخلاص (ص٦٣-٦٤).

٣- أن هذا الحديث له نظائر في الصحيحين تضمَّنت الثواب العظيم، والأجر الجزيل، على مثل هذه الأذكار؛ منها:

أ- أخرج البخاري في صحيحه (١١/ ٢٠١/ ٦٤٠٣)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٧١/ ٢٦٩١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: **«من قال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، في يوم مائة مرة؛ كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومُحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحدٌ بأفضل مما جاء؛ إلا رجل عمل أكثر منه»**. وفي لفظ: **«من ذلك»**.

ب- وأخرج مسلم (١/ ٢٠٣/ ٢٢٣): من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«الطهور شطرُ الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن -أو تملأ- ما بين السموات والأرض»**.

ت- وأخرج مسلم (٤/ ٢٠٩٠/ ٢٧٢٦) من حديث جويرية بنت الحارث الهلالية رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلَّى الصبح، وهي في مسجدها[١]

---

(١) أي: موضع صلاتها.

ثم رجع بعد أن أضحى، وهي جالسة، فقال: ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟ قالت: نعم. فقال النبي ﷺ: **لقد قلت بعدك أربع كلمات، ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم؛ لوزنتهن: سبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته**».

وما قدمناه أشار إليه الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في فتح الباري (١١/ ٢٠٦) قائلاً:

*** تنبيه:**

أكمل ما ورد من ألفاظ هذا الذكر من حديث ابن عمر، عن عمر رفعه: «من قال حين يدخل السوق: **لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كلِّ شيء قدير** ...». الحديث.

أخرجه الترمذي وغيره، وهذا لفظ جعفر الفريابي في الذكر، وفي سنده لين، وقد ورد جميعه في حديث الباب على ما أوضحته مفرَّقًا؛ إلا قوله: «**وهو حيٌّ لا يموت**». اهـ.

٤ - أن السوق موطن غفلة، والذاكر فيه أجره عظيم.

ولكون السوق موطن غفلة وإلهاء عن ذكر الله، وانشغال بجمع الدينار والدرهم، وانكباب على حطام الدنيا الفاني، والتنافس المفضي إلى النزاع والخصومة؛ صارت أبغض الأماكن إلى الله.

ففي صحيح مسلم (١/ ٤٦٤/ ٦٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**أحب البلاد إلى الله: مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله: أسواقها**».

وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أي البلدان

شر؟ قال: فقال: لا أدري. فلما أتاه جبريل عليه السلام، قال: يا جبريل! أي البلدان شر؟ قال: لا أدري، حتى أسأل ربي عز وجل، فانطلق جبريل عليه السلام، ثم مكث ما شاء الله أن يمكث، ثم جاء فقال: يا محمد إنك سألتني: أي البلدان شر؟ فقلت: لا أدري، وإني سألت ربي عز وجل أي البلدان شر؟ فقال: أسواقها».

أخرجه الإمام أحمد (٢٧/ ٣٠٨/ ١٦٧٤٤)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٣/ ٤٠٠/ ٧٤٠٣)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في موافقة الخَبر الخُبر (١/ ١٠): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والبزار في البحر الزخار (٨/ ٣٥٢-٣٥٣/ ٣٤٣٠): ثنا محمد بن المثنى؛ ثلاثتهم عن أبي عامر -عبد الملك بن عمرو- العقدي، عن زهير بن محمد التميمي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه به.

*** وتابع أبا عامر العقدي:**

١- قيس بن الربيع، ضعيف: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (١/ ٤٨٦/ ٤٢٠- بغية الباحث)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٢٨/ ١٥٤٥)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/ ١٠)، عن علي بن عاصم، عن قيس به.

٢- أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، صدوق سيئ الحفظ: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٢٨/ ١٥٤٦)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/ ١٠)، والحاكم (١/ ٨٩-٩٠ و٢/ ٧)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٦١/ ١١٠٢) من طرق عنه به.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا بهذا الإسناد، وعبد الله بن محمد بن عقيل قد احتمل الناس حديثه.

وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث حسن.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وتعقبه الذهبي بقوله: زهير ذو مناكير؛ هذا منها، وابن عقيل فيه لين.

قلت: المناكير التي في حديث زهير بن محمد إنما هي بسبب رواية أهل الشام عنه؛ كما قال الإمام أحمد، وأبو حاتم الرازي وغيرهما، وهذا الحديث لم يروه أهل الشام عنه؛ فإن أبا عامر العقدي، وأبا حذيفة النهدي بصريان، وقيس بن الربيع كوفي؛ فبرئت ذمة زهير منه.

وأما ابن عقيل؛ فمختلف فيه، واللين الذي قيل فيه لا ينزله عن درجة الحسن، والذهبي نفسه قد قرر في بعض كتبه أنه صدوق حسن الحديث.

فقال في المغني في الضعفاء (١/ ٣٥٤/ ٣٣٣٧): حسن الحديث، احتج به أحمد وغيره.

وقال في ميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٥): حديثه في مرتبة الحسن.

وقال الترمذي في أوائل سننه (١/ ٩): وعبد الله بن محمد بن عقيل؛ هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم -ابن راهويه-، والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل.

قال محمد -يعني: البخاري-: هو مقارب الحديث.

ولذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٧٦) عن حديث الباب: ورجال أحمد، وأبي يعلى، والبزار، رجال الصحيح؛ خلا عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث، وفيه كلام.

وقد أساء جدًّا المعلق على المسند (ط. المؤسسة)، في تضعيفه هذا الحديث، وإعلاله إياه بابن عقيل، حيث كتم كلام الإمام الهيثمي المتقدم آنفًا؛ فهو قاصم لظهره، مبين سوء طويته وخبثه، وإن من تمام جهله وتدليسه أنه حشر الإمام أحمد بن حنبل في زمرة من ضعف ابن عقيل، وزاد ضِغثًا على إبَّالة فادعى -بلا علم ولا وجل- أن ابن عقيل هذا ما حسَّن الرأي فيه إلا الترمذي وشيخه الإمام البخاري.

وقد كذب -والله- في ادعائه، فقد احتج به الأئمة الكبار أيضًا؛ كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والحميدي، وحسَّن أمره وقواه -كما تقدم- البزار، والذهبي والهيثمي، والحافظ العسقلاني.

على أن للحديث المذكور شاهدًا لا بأس به من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بنحوه.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (١/ ٢٤٩-٢٥٠/ ١٢٤-بغية الباحث)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده -رواية ابن المقرئ-، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/ ١٤) قالا: ثنا زهير بن حرب، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش (٨٤-٨٥/ ٧٤)، وعنه الآجري في أخلاق العلماء (٩٢/ ١٨٩)، والحكيم الترمذي في الرد على المعطلة (ق١٢٢/ ب): ثنا عثمان بن أبي شيبة، والطبراني في المعجم الكبير؛ كما في مجمع الزوائد (٢/ ٦)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في الموافقة (١/ ١١)، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٤٧٦/ ١٥٩٩ -إحسان)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٧٠/ ٩٥٩)، من طرق عن أبي الوليد -هشام بن عبد الملك الطيالسي، وعلي بن عبد العزيز البغوي، ومن طريقه الحاكم (١/ ٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى

(٣/ ٦٥)، والأسماء والصفات (١/ ٥٣٥-٥٣٦/ ٤٦١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٢٦/ ١٥٥٠)، وابن بشران في الأمالي (١/ ٣٠٢-٣٠٣/ ٦٩٢): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، والحاكم (٢/ ٧-٨) من طريق علي بن الحسن الهسنجاني، ويحيى بن المغيرة السعدي، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٣٥-٥٣٦/ ٤٦١) من طريق إسحاق بن راهويه؛ سبعتهم عن جرير بن عبد الحميد، عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عنه به. قال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

وصححه الحاكم.

وقال الذهبي في العلو للعلي العظيم (١/ ٧٥٠): هذا حديث غريب، صالح الإسناد.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه عطاء بن السائب، وهو ثقة؛ لكنه اختلط في آخر عمره، وبقية رجاله موثقون.

وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ٢٨): وفي الحكم بصحته نظر؛ فإن جرير بن عبد الحميد سمع من عطاء بعد اختلاطه؛ قاله أحمد بن حنبل، وشيخه يحيى ابن سعيد القطان؛ كما بينته في تبيين حال المختلطين. اهـ.

وانظر: الكواكب النيرات (ص٣٢٢ و٣٢٣).

ولذلك كان من هدي السلف الصالح رحمهم الله التنفير من دخول الأسواق، والتحذير من دخولها مع أول الداخلين، أو الخروج منها مع آخر الناس، وإن كان لابد من دخولها؛ فللحاجة والضرورة.

قال سلمان الفارسي رضي الله عنه: «لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق، ولا آخر من يخرج منها؛ فإنها معركة الشيطان، وبها ينصب رايته».

أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٠٦/ ٢٤٥١).

ورواه البرقاني في صحيحه، كما في رياض الصالحين (ص٦٦٤ -بتحقيقي) عن سلمان ﷺ مرفوعًا بلفظ: «**لا تكن أول من يدخل السوق، ولا آخر من يخرج منها؛ فيها باض الشيطان وفرَّخ**».

وقد نبَّه على هذه النكتة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٧): «... فإن ذكر الله في السوق مستحب؛ لما فيه من ذكر الله بين الغافلين».

قلت: وقد وردت أحاديث في فضل الذكر بين الغافلين؛ لكنها لا تصح، ولكن صحَّ مقطوعًا عن حسان بن أبي سنان قوله: ذاكر الله في الغافلين، كالمقاتل مع المدبرين.

أخرجه أحمد في الزهد (ص٣٩٦) بإسناد حسن.

وروي شيء من هذا عن ابن سيرين -رحمه الله-؛ كما في شرح السنة للبغوي (٥/ ١٣٣).

وقد أبدى بعضهم حكمة بديعة في مناسبة هذا الذكر في هذا الموطن.

فقال ابن علان في الفتوحات الربانية (٦/ ١٩١-١٩٢): وقال بعض العلماء: إنما خصَّ السوق بالذكر؛ لأنه مكان الاشتغال عن الله تعالى، وعن ذكره بالتجارة والبيع والشراء، فمن ذكر الله تعالى فيه، دخل في زمرة من قيل في حقهم: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٣٧].

وجاء أن الأسواق محل الشياطين، وأن إبليس باض وفرَّخ؛ كناية عن ملازمته لها، ثم إنه لم يلازمها إلا على كيفية تقتضي السوء لأهلها، وأنه اختار فيهم ضَرْبَ رقِّه عليهم، ولم ينجُ منه إلا القليل منهم بتوفيقه تعالى لذلك الذكر أو غيره.

وتلك الكيفية هي: أنه نصب كرسيه فيها، وركز رايته وبثَّ جنده فيها؛ ليرغبوا أهلها في تحصيل الدنيا على أي وجه كان؛ من تطفيف كيل، أو نقص وزن، أو إنفاق سلعة بحلف كاذب، وتملك بعقد فاسد، فهم غافلون، ومن نزول العذاب بهم لذلك ليسوا بآمنين؛ إلا من ذكر ربَّه وآثر قربه؛ فإنه متعرض لرد غضبه، هازم للشيطان وجنده، متدارك لدفع ما اقتضاه فعلهم، داخل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٢٥١].

فدفع بكلمات هذا الذكر قضايا أفعالهم، فبكلمة التوحيد ذلت قلوبهم الممتلئة بالهوى، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية:٢٣]. وبـ: «وحده لا شريك له». ما رسخ فيها من حب المال الحامل على أخذه بغير حقه، وبـ: «له الحمد». ما تمالئوا عليه من عدم الشكر للنعم، والتعرض للنقم، وبـ: «يحيي ويميت». غفلتهم عن شؤم حركاتهم المؤدي دوامها على موت قلوبهم والرجوع عنها على إحيائها، وبقوله: «وهو حي لا يموت». ما جهلوه مما يجب له تعالى، المؤدي الجهل به إلى كون الجاهل به على مدرجة الهلاك الأبدي، وبقوله: «بيده الخير». ما ضيعوه من النظر إليه؛ حتى تحاسدوا وباعوا واشتروا على بيع وشراء بعضهم على بعض، ووقعوا في العقود الفاسدة.

وبقوله: «وهو على كل شيء قدير». ما غفلوا عنه من قدرته على أن يحل بهم عذابًا يستأصلهم من آخرهم؛ فظهر أن الآتي بهذا الذكر في السوق جدير أن يحصل له ما ذكر في الخبر من ذلك الفضل العظيم. اهـ.

وأخيرًا: اعلم أخا الإيمان أن فضل الله أكبر، ورحمته أوسع، ويديه مبسوطتان، وخزائنه ملأى -تبارك وتعالى-، فهل من مشمِّر؟!

الخلاصة والترجيح

هذه خلاصة أبيِّن فيها ما ورد من طرق حديث السوق وشواهده، ودرجة كل ذلك منفردًا، ثم أقرر درجة الحديث جملة حسب قواعد علم الحديث.

*** أولاً: طريق عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير-:**

ضعيفة جدًّا.

*** ثانيًا: المتابعات:**

١- **محمد بن واسع**: من طريق أزهر بن سنان، عنه به، ضعيف؛ لكنه صالح للاعتبار.

٢- **المهاصر بن حبيب**: من طريق أبي خالد الأحمر، عنه به، حسن لذاته.

٣- **عبيد الله بن عمر العمري**: من طريق سلم بن ميمون الخوَّاص، عن علي بن عطاء، عنه به.

ضعيف جدًّا.

٤- **أبو عبد الله الفراء**: من طريق ضرار: نا الدراوردي، عنه به.

ضعيف جدًّا.

٥- عمر بن محمد بن يزيد: حدثني رجل بصري، عن سالم به.

ضعيف؛ لأن الرجل البصري هو عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير- نفسه؛ كما نص عليه الدارقطني.

*** ثالثًا: الشواهد:**

١- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

أ- من طريق يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مرفوعًا. حسن لغيره.

ب- من طريق مسروق بن المرزبان: ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن حسان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مرفوعًا. حسن لذاته.

٢- حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ضعيف جدًّا.

*** الترجيح:**

تبيَّن أن تعدُّد الطرق عن سالم، عن أبيه، عن جده؛ غير طريق قهرمان آل الزبير، وسلم الخواص، وأبي عبد الله الفراء، وعمر بن محمد بن زيد تدل على أن حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حسن.

فإذا انضمَّ إليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما بطريقه عن عبد الله بن دينار الحسن لذاته، ازداد قوةً وثبوتًا.

وبذلك يصحُّ حديث السوق رواية، وقد صحَّ دراية -كما بيَّنَّا-؛ فلله الحمد والمنة على الإسلام والسنة.

الفهـارس العلميـة

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الفوائد العلمية.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

سورة البقرة

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ ٨٧

سورة النساء

﴿يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ٣٩

سورة النور

﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ ٨٦

سورة الجاثية

﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ ٨٧

سورة الفجر

﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ ٥

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

فهرس الأحاديث

«أحب البلاد إلى الله: مساجدها» ٨١
«إذا قرأ فأنصتوا» ٢٧
«إن الله يعطي عبده المؤمن بالحسنة الواحدة» ٣٩ و٧٢
«إن الله يعطي ألفي ألف حسنة» ٧٢
«باسم الله، اللهم أسألك من خير هذه السوق» ٦٨-٦٩
«ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء» ٦١
«السوق دار سوء وغفلة» ٧١
«الطهور شطر الإيمان» ٨٠
«كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى السوق» ٦٨-٦٩
«لا أدري» ٨١-٨٢
«لا تكن أول من يدخل السوق» ٨٦
«لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأة في دبرها» ٣٦
«لقد قلت بعدك أربع كلمات» ٨١

«ما زلت على الحال التي فارقتك عليها»........................ ٨١

«من بلغه عن الله شيء فيه فضل» ٦١

«من خرج إلى السوق» ٤٢

«من دخل السوق فباع فيها واشترى» ٥٠

«من دخل سوقًا من الأسواق فقال: لا إله إلا الله» ٢٤

«من ذكر الله في السوق مخلصًا»................................ ٧١

«من قال حين يدخل السوق» ٥٨ و٦٣ و٨١

«من قال في السوق: لا إله إلا الله» ١١ و٤٣

«من قال في سوق من الأسواق» ٤٠

«من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له» ٨٠

«يا جبريل! أي البلدان شر؟» ٨١-٨٢

*****

فهرس الآثار

أبو هريرة

«إن الله يعطي عبده المؤمن بالحسنة الواحدة» ٣٩

«بلغني أن الله ﷻ يعطي عبده المؤمن» ٧٢

حسان بن أبي سنان

«ذاكر الله في الغافلين كالمقاتل مع المدبرين» ٨٦

سالم بن عبد الله

«من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله» ٢٠

سمان الفارسي

«لا تكونن أول من يدخل السوق» ٨٥

عبد الله بن مسعود

«اللهم إني أسألك من خيرها» ٧٤

محمد بن واسع

«كنت بخراسان مع قتيبة بن مسلم» ٢٠

فهرس الرواة المترجم لهم

أزهر بن سنان........ ١٧ و٢٠ و٢٤ و٣٨

إسماعيل بن عياش........ ٤٢

بكير بن شهيب الدامغاني........ ٤٧-٤٨ و٥٠

جرير بن عبد الحميد........ ٨٥

الحجاج بن أرطأة........ ٦٠

حفص بن سلم = أبو مقاتل السمرقندي

حيي بن هانئ........ ٧١

خارجة بن مصعب........ ٥٧

زهير بن محمد التميمي........ ٨٢

زياد الجصاص........ ٧٣

سلام بن محمد بن ناهض........ ٧٥

سلم بن ميمون الخواص........ ٨٨

سليم بن حنظلة........ ٧٤

سليمان بن حيان = أبو خالد الأحمر

سويد بن سعيد ٥٢-٥٣

سويد بن عبد العزيز ٤٤

الضحاك بن مزاحم ٥٨

ضرار بن صرد ٤١

عبد الأعلى بن سليمان ٥٣-٥٤

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٥٧

عبد الله بن بندار ٥٤

عبد الله بن لهيعة ٧٢

عبد الله بن محمد بن عقيل ٨٢-٨٣

عبيد بن غنام ٣٤

عثمان بن صالح السهمي ٧١

عبد الله بن أحمد بن حنبل ٢٥

عطاء بن السائب ٨٥

علي بن زيد بن جدعان ٧٢

عمر بن محمد بن زيد ٤٢

عمران بن مسلم القصير ٤٣-٤٤

عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير- ١٢-١٣
عمرو بن شمر ٧١
قيس بن الربيع ٨٢
محمد بن أبان الجعفي ٦٩
محمد بن عبد الله الحضرمي ٣٤
محمد بن عقبة الرفاعي ٧٣
محمد بن عيسى المدائني ٦٩
محمد بن واسع ٢٠-٢١ و٣٧
مخلد بن القاسم ٧٥
مسروق بن المرزبان.. ٥٠-٥٢ و٨٩
مهاجر بن حبيب الزبيري...................................... ٢٥
مهاجر بن عمرو النبالي الشامي ٢٥
مهاصر بن حبيب ٢٥
موسى بن مسعود النهدي ٨٢
نهشل بن سعيد.. ٥٨-٥٩
يحيى بن سليم الطائفي ٤٣ و٨٩
يحيى بن طلحة اليربوعي...................................... ٥٣
يوسف بن عطية الصفار ٤٨-٥٠

الكنى

أبو خالد الأحمر ٢٤-٢٥ و٢٧

أبو عبد الله الفراء ٤٠-٤١

أبو مقاتل السمرقندي.. ٧٥

أبو نعيم النخعي ٤١

* * * * *

فهرس المصادر والمراجع

١- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن الحسين الزبيدي، دار الفكر.

٢- أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، مؤسسة الرسالة.

٣- أخلاق العلماء، محمد بن الحسين الآجري، مكتبة الصحابة - الكويت.

٤- إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، دار الفاروق.

٥- الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد بن أحمد المعروف بـ: «الضياء المقدسي» مكتبة النهضة الحديثة.

٦- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، علي القاري، دار الكتب العلمية.

٧- الأسماء والصفات: أحمد بن الحسين البيهقي، مكتبة السوادي.

٨- الأمالي: عبد الملك بن محمد بن بشران، دار الوطن.

٩- الأمالي: يحيى بن الحسين الشجري، عالم الكتب.

١٠- البحر الزخار: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، مكتبة العلوم والحكم.

١١- التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الصميعي.

١٢- التاريخ الكبير، البخاري، دار الفكر.

١٣- الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، دار الحديث.

١٤- الثقات: محمد بن حبان البستي، دار الفكر.

١٥- الجامع الصحيح: البخاري، مع فتح الباري، دار الفكر.

١٦- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية.

١٧- الدعاء: سليمان بن أحمد الطبراني - دار البشائر الإسلامية.

١٨- الدعوات الكبير: أحمد بن الحسين البيهقي، مركز المخطوطات والتراث والوثائق- الكويت.

١٩- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: للإمام الذهبي، دار البشائر الإسلامية.

٢٠- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام: جاسر الدوسري، دار البشائر الإسلامية.

٢١- الزهد: أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية.

٢٢- السنن: ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي.

٢٣- السنن: الترمذي، دار إحياء التراث العربي.

٢٤- السنن: الدارمي، دار البشائر الإسلامية.

٢٥- الصحيح: مسلم بن الحجاج، طبع محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٦- الضعفاء الكبير: البخاري، دار القلم.

٢٧- الضعفاء الكبير: العقيلي، دار الصميعي.

٢٨- الضعفاء والمتروكين: النسائي، مؤسسة الكتب الثقافية.

٢٩- الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية.

٣٠- الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار صادر.

٣١- العبر في خبر من غبر: الذهبي، دار الكتب العلمية.

٣٢- العلل الكبير، الترمذي، مكتبة الأقصى.

٣٣- العلل الواردة في الأحاديث: الدارقطني، دار طيبة.

٣٤- العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل، دار الخاني.

٣٥- العلو للعلي العظيم، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الوطن.

٣٦- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: محمد بن علان الصديقي الشافعي، دار إحياء التراث العربي.

٣٧- الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي.

٣٨- الفوائد: تمام بن محمد الرازي، مكتبة الرشد.

٣٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي، دار الكتب العلمية.

٤٠- الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، دار الفكر.

٤١- الكلم الطيب، ابن تيمية، تحقيق الألباني، مكتبة المعارف.

٤٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. محمد بن أحمد بن الكيال، جامعة أم القرى.

٤٣- المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، مكتبة دار حراء.

٤٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، دار الفكر.

٤٥- المدخل إلى الصحيح: محمد بن عبد الله بن عبدويه الحاكم النيسابوري، مكتبة الفرقان.

٤٦- المستدرك على الصحيحين: الحاكم، طبع الهند.

٤٧- المسند: أحمد بن حنبل، دار الفكر، وطبعة المؤسسة.

٤٨- المسند: سليمان بن داود الطيالسي، دار هجر.

٤٩- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين.

٥٠- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، وزارة الأوقاف العراقية.

٥١- المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقيق نور الدين عتر.

٥٢- المنار المنيف: ابن القيم، دار العاصمة.

٥٣- النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، المجلس العلمي - الجامعة الإسلامية.

٥٤- الوابل الصيب: ابن القيم - دار عالم الفوائد.

٥٥- بحر الدم في من تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: يوسف بن حسن بن عبد الهادي - دار الراية.

٥٦- بذل الجهد في تخريج حديثي السوق والزهد: عادل السعيدان، نشر مكتبة ابن الجوزي.

٥٧- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: نور الدين الهيثمي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية- المدينة النبوية.

٥٨- تاريخ أسماء الثقات: عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ - الدار السلفية.

٥٩- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي -المكتبة السلفية.

٦٠- تاريخ جرجان: السهمي، عالم الكتب.

٦١- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي: تحقيق أحمد محمد نور سيف -جامعة الملك عبد العزيز.

٦٢- تاريخ يحيى بن معين: الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز.

٦٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: يوسف بن عبد الرحمن المزي- طبع الهند.

٦٤- تحفة الذاكرين: الشوكاني، دار الكتب العلمية.

٦٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي - دار الكتب العلمية.

٦٦- تذكرة الحفاظ: الذهبي، دار إحياء التراث العربي.

٦٧- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار العاصمة.

٦٨- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

٦٩- تلخيص المستدرك: الذهبي، مع المستدرك.

٧٠- تهذيب التهذيب: ابن حجر، طبع الهند.

٧١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي، مؤسسة الرسالة.

٧٢- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر النمري، دار ابن الجوزي.

٧٣- جزء فيه من حديث عبد الله بن أيوب المخرمي: إسماعيل بن محمد الصفار، مكتبة أضواء السلف.

٧٤- حديث أبي الفضل الزهري: عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري، مكتبة أضواء السلف.

٧٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أحمد بن عبد الله المعروف بـ(أبي نعيم الأصبهاني) - دار الفكر.

٧٦- ذكر أخبار أصبهان: أبو نعيم الأصبهاني، طبع ليدن.

٧٧- رياض الصالحين، للنووي، دار غراس.

٧٨- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، سليمان بن الأشعث السجستاني، مكتبة دار الاستقامة.

٧٩- سؤالات ابن طهمان: تحقيق أحمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز.

٨٠- سؤالات البرذعي، لأبي زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، دار الوفاء.

٨١- سؤالات البرقاني للدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، باكستان.

٨٢- سؤالات حمزة السهمي: تحقيق موفق عبد الله القشقري- مكتبة المعارف.

٨٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني -مكتبة المعارف.

٨٤- سير أعلام النبلاء: الذهبي -مؤسسة الرسالة.

٨٥- شرح السنة: البغوي، المكتب الإسلامي.

٨٦- صحيح الترغيب والترهيب: الألباني - مكتبة المعارف.

٨٧- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو الشيخ بن حيان الأصبهاني، مؤسسة الرسالة.

٨٨- علل الحديث: ابن أبي حاتم -دار المعرفة.

٨٩- عمل اليوم والليلة: ابن السني - دار ابن حزم.

٩٠- فتح الباري: ابن حجر، دار الفكر.

٩١- فتح المغيث: السخاوي -دار الكتب العلمية.

٩٢- فضل التهليل وثوابه الجزيل: ابن البناء، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة.

٩٣- كتاب العرش وما روي فيه: محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي- مكتبة المعلا.

٩٤- كتاب المجروحين من المحدثين: ابن حبان، دار الصميعي.

٩٥- كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، تحقيق الدكتور عبد الرحيم محمد القشقري.

٩٦- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: الهيثمي، مؤسسة الرسالة.

٩٧- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل العجلوني- مؤسسة الرسالة.

٩٨- كنز العمال: علاء الدين الهندي -مؤسسة الرسالة.

٩٩- لسان الميزان: ابن حجر، دار الفكر.

١٠٠- مجموع الفتاوى: ابن تيمية -طبع السعودية.

١٠١- مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري الرزاز: لأبي جعفر بن البختري الرزاز- دار البشائر الإسلامية.

١٠٢- مسند الفاروق: إسماعيل بن عمر بن كثير -دار الوفاء- مصر.

١٠٣- مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان -مؤسسة الكتب الثقافية.

١٠٤- معرفة الثقات: أحمد بن صالح العجلي - دار الكتب العلمية.

١٠٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي - دار الكتاب العربي.

١٠٦- مقدمة في علوم الحديث: ابن الصلاح- دار الحكمة.

١٠٧- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود: أحمد البنا- المكتبة الإسلامية- بيروت.

١٠٨- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: أحمد بن حجر العسقلاني - مكتبة الرشد.

١٠٩- موضح أوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي -دار الكتب العلمية.

١١٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي- دار المعرفة.

١١١- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار الفكر.

*****

فهرس الفوائد العلمية

المقدمة وفيها سبب تأليف هذا الجزء........................ ٥-٦

الإشارة إلى سلسلة «علم الحديث رواية ودراية» وما نشر منها................. ٦-٧

تفسير الذهبي لكلمة قهرمان.. ١٢

بيان حال عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير........................... ١٢-١٣

تعقب الذهبي على ابن حبان في شأن قهرمان آل الزبير................... ١٥

المتابعات.. ١٦

الأول: محمد بن واسع.. ١٦

حديث رواة الإمام أحمد خارج المسند........................... ١٦-١٧

بيان حال أزهر بن سنان وأنه ضعيف يعتبر به.......................... ١٧

من هو المتروك؟... ١٨-١٩

العلل التي أوردت على حديث محمد بن واسع.......................... ١٩

الأولى: تفرد أزهر بن سنان، وردها من ثلاثة وجوه.............. ١٩-٢١

الثانية: قول العقيلي: (هذا أولى من حديث أزهر)، ورده من وجهين.......... ٢١

الثالثة: النكارة ٢١

ما هو المنكر؟ ٢٢

ما هو الشاذ؟ ٢٣

تقوية الضياء المقدسي والحافظ المنذري والدمياطي لطريق أزهر بن سنان ٢٤

الثاني: المهاصر بن حبيب ٢٤

بيان وقوع سقط في كتاب «الزهد» المطبوع ٢٥

بيان وقوع تحريف آخر في مطبوع كتابي: «الدعاء» للطبراني، و «تحفة الأشراف»

للمزي وتصحيحه ٢٥

بيان اضطراب مؤلف رسالة «بذل الجهد» في المهاصر بن حبيب ٢٥

بيان حال المصاهر بن حبيب ٢٥-٢٦

توثيق عزيز من الإمام علي بن المديني للمهاصر المذكور ٢٦

بحث نفيس في توثيق أبي خالد الأحمر ودحض شبهات من طعن فيه ٢٧

دفع التعارض المظنون في كلام ابن معين حول أبي خالد الأحمر ٢٧

بيان معنى قول ابن معين: «صدوق، ليس بحجة» وتوضيحه ٢٨

بيان وقوع سقط في كتاب «تاريخ الثقات» للعجلي واستدراكه ٢٩

بيان كلام البزار في أبي خالد الأحمر وتوضيحه، وحمله على وجهه الصحيح ٣٠

بيان حال هذه المتابعة، وأن إسنادها حسن لذاته ٣١-٣٢

كلمات غاليات لشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- حول حديث السوق، وتقويته له ٣٢

رد شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- على مؤلف رسالة «بذل الجهد» إعلاله طريق المهاصر بن حبيب، وبيان جهله في هذا العلم، وأنه لا علم عنده.......... ٣٢

بيان معنى قول أبي حاتم الرازي: «لا بأس به»، وتوضيح قوله: «يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية» ٣٣

دحض الاضطراب المزعوم في طريق المهاصر بن حبيب ٣٣

ليس كل اختلاف في السند أو المتن يعد علة قادحة عند العلماء................ ٣٤

بيان شرط الاضطراب الذي يُعل به الحديث ٣٤

نصيحة ذهبية من شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- لكل باحث عن حق........ ٣٥

تقوية أهل العلم لحديث: «لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته في دبرها» ٣٦

تعجب شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- من الشيخ مقبل الوادعي -رحمه الله- حضه بعض الناشئين على تسلق سلم النقد في هذا العلم مع أنهم حدثاء أسنان فيه........................ ٣٧

استشهاد شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- بطريق أزهر بن سنان وتقويته لها في الشواهد والمتابعات ٣٨

الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق التي لم يشتد ضعفها ٣٨

شاهد نادر لحديث عمر بن الخطاب ﷺ في دعاء دخول السوق من رواية
أبي هريرة ﷺ ٣٩
الثالث: عبيد الله بن عمر العمري ٤٠
بيان حال سلم بن ميمون الخواص وأنه متروك ٤٠
الرابع: أبو عبد الله الفراء ٤٠
بيان حال أبي عبد الله الفراء وانه مجهول وضرار بن صرد وانه متروك ٤٠-٤١
خفاء حال ضرار بن صرد على محقق كتاب: «فضل التهليل وثوابه الجزيل»
لابن البنا ٤١
الخامس: الشاهد الذي أورده الذهبي في «تلخيص المستدرك» ٤٢
الشواهد ٤٢
الأول: حديث ابن عمر ٤٢
توثيق حديث ابن عمر ٤٣
العلل التي أوردت على حديث ابن عمر ٤٣
العلة الأولى وتوجيهها ٤٣
بيان أن عمران بن مسلم هو القصير ٤٣
بيان حال عمران القصير وأنه ثقة ٤٥
رد الإمام الذهبي على ابن عدي والعقيلي تضعيفهما عمران القصير ٤٦

العلة الثانية وتوجيهها ٤٧
بيان أن بكير بن شهاب الدامغاني متروك ٤٨
بيان أن عطية الصفار متروك أيضًا ٤٨
طريق آخر لحديث ابن عمر ٥٠
الرد على الذهبي إعلال حديث ابن عمر بمسروق بن المرزبان ٥٠
بيان حال مسروق بن المرزبان، وأنه صدوق ٥٠-٥١
دراسة تفصيلية توضح أن مسروق بن المرزبان لم يخطئ في الحديث ٥١
أبو زرعة الرازي لا يروي إلا عن ثقة ٥١
الرد على تليين أبي حاتم الرازي لمسروق بن المرزبان ٥١
طريق مسروق بن المرزبان حسنة لذاتها ٥١
الرد على إعلال المعلق على رسالة «بذل الجهد» طريق المرزبان -هذه-، وبيان أنه مبتدئ في هذا العلم، جاهل بالقواعد الحديثية ٥٢
يحيى بن طلحة اليربوعي ضعيف ٥٣
تعقب الذهبي لعلي بن الجنيد تكذيبه لليربوعي المذكور ٥٤
عبد الله بن بندار مجهول ٥٤
عبد الأعلى بن سليمان مستور الحديث ٥٤
بيان أقوال أهل العلم في سويد بن سعيد، والتنبيه على ضعفه مع إخراج مسلم له ٥٥

حادثة طريفة وقعت للمؤلف تدل على غربة علم الحديث على الرغم من كثرة الأدعياء ٥٦-٥٧
علم الحديث صلف، فأين أهله؟ ٥٧
طرق أخرى لحديث ابن عمر؛ لكنها ضعيفة جدًّا ٥٧
طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وبيان ضعفها ٥٧
طريق خارجة بن مصعب، وبيان ضعفها الشديد.................. ٥٧
الثاني: حديث ابن عباس، وبيان أنه ضعيف جدًّا من ثلاث وجوه........ ٥٨
ذكر أقوال أهل العلم في نهشل بن سعيد، وبيان أنه متروك منهم ٥٨
الحجاج بن أرطأة ضعيف.................................. ٦٠
الضحاك بن مزاحم لم يدرك ابن عباس........................ ٦٠
نكارة متن حديث ابن عباس ٦٠
كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية حول حديث السوق............. ٦١
ضعف حديث: «ذاكر الله في الغافلين» ٦١
ضعف حديث: «من بلغه عن الله شيء فيه فضل» ٦١
بحث نفيس حول صيغة التمريض عند ابن تيمية ٦٢
كلام ابن قيم الجوزية.. ٦٢
كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني ٦٣

إثبات الحافظ ابن حجر نسبة كتاب: «الذكر» للفريابي ٦٣
ذكر من أنكر حديث السوق من أهل العلم، أو ضعفه ٦٤
أقوال العلماء الذين أثبتوا الحديث ٦٥
أولاً: البغوي ٦٥
ثانيًا: المنذري ٦٥
ثالثًا: الشوكاني ٦٥
رابعًا: الألباني ٦٥
رد شيخنا الإمام الألباني تضعيف إسماعيل الأنصاري -غفر الله له- حديث الشوق ٦٥
ذكر بعض الأحاديث التي وردت في السوق ٦٨
أولاً: حديث بريدة بن الحصيب ٦٨
إعلال الحافظين الهيثمي والذهبي لحديث بريدة ٦٩
محمد بن عيسى المدائني متروك ٦٩
تضعيف أهل العلم لمحمد بن أبان الجعفي ٧٠
تضعيف شيخنا الألباني -رحمه الله- لحديث بريدة بن الخصيب المذكور ٧٠
بيان وقوع تصحيف في المستدرك ٧٠-٧١
ثانيًا: حديث علي بن أبي طالب ٧١

عمرو بن شمر متروك الحديث، متهم ٧١
ثالثًا: حديث عبد الله بن عمرو ٧١
حيي بن هانئ مختلف فيه، وحديثه لا ينزل عن درجة الحسن ٧٢
عثمان بن صالح السهمي سمع من ابن لهيعة قبل اختلاطه واحتراق كتبه ٧٢
بيان أن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حسن لذاته، وهو أقوى ما ورد في
فضل السوق ٧٢
رابعًا: حديث أبي هريرة ٧٢
علي بن زيد بن جدعان ضعيف، سيئ الحفظ ٧٣
مسلم لم يرو لعلي بن زيد بن جدعان في الأصول، وإنما مقرونًا بثابت البناني ٧٣
بيان متابعة خفية لعلي بن زيد -المذكور- ٧٣
زياد بن أبي الجصاص ضعيف باتفاق أهل العلم ٧٣
محمد بن عقبة ليس بالمشهور ٧٣
إشارة خفية من الحافظ ابن كثير إلى تقوية حديث دعاء السوق ٧٣
خامسًا: حديث عبد الله بن مسعود ٧٤
سليم بن حنظلة صدوق حسن الحديث ٧٤
سادسًا: مرسل أبي صالح السمان ٧٥
أبو مقاتل السمرقندي -وهو حفص بن سلم- متروك متهم ٧٥

رد الأحاديث من جهة المعنى مزلق خطير ٧٩

علل الأحاديث لا يتقنها إلا الراسخون ٧٩

فضل كلمة التوحيد ٨٠

نظائر صحيحة لحديث السوق ٨٠

السوق موطن غفلة ٨١

أبغض البلاد إلى الله الأسواق ٨١

تفصيل القول في زهير بن محمد التميمي ٨٣

عبد الله بن محمد عقيل مختلف فيه، والراجح فيه أنه صدوق حسن الحديث ٨٣

الرد على المعلق على «مسند أحمد» تضْعيفه لابن عقيل -المذكور- مطلقًا، وبيان

شيء من كذبه وتدليسه ٨٤

سماع جرير بن عبد الحميد من عطاء السائب بعد اختلاطه ٨٥

تحذير السلف الصالح من كثرة الذهاب للسوق وتنفيرهم من ذلك ٨٥

الأحاديث الواردة في فضل الذكر بين الغافلين لا تصح ٨٦

حكمة بديعة في مناسبة الذكر الوارد في الأحاديث السابقة في هذا الموطن

بالذات ٨٧

فضل الله عظيم جدًا ٨٧

* * * * *

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

حديث السوق رواية ٩

نص الحديث وتوثيقه.. ١١

المتابعات: ١٦

الشواهد: ٤٢

مع أقوال أهل العلم ٦١

تنبيه ٦٧

في الباب ٦٨

حديث السوق دراية.. ٧٩

الخلاصة والترجيح ٨٨

* الفهارس العلمية:

فهرس الآيات ٩٣

فهرس الأحاديث.. ٩٢

١٣ د

فهرس الآثار ٩٦

فهرس الرواة المترجم لهم ٩٧

فهرس المصادر والمراجع ١٠١

فهرس الفوائد العلمية ١١٠

فهرس الموضوعات ١١٧

* * * * *

منتديات منهاج الرسول السلفية

القول الموثوق في تصحيح حديث السوق

التوزيع في جميع أنحاء العالم

دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع

٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة

هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨٠ الفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨٠ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨